ظاهرة المُحال في النحو والصرف (*)

د/ محمد فريد أحمد حسن
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
بكلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

ملخص البحث:

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٠) العدد (٤) أبريل ٢٠٢٠

Abstract

The phenomenon of impossibility in syntax and morphology

The research tackles the term "impossibility" in syntax and morphology. It aims to explain the term's occurrence, definition, usage, and the basics upon which it is applied. It also describes the importance of the term in syntax and morphology and its relation with the other terms. The study illustrates this term in the grammarian books through the different interval of time; in addition, it analyses its occurrence. The study finds that the term "impossibility" has specific linguistic conditions, it affects and is affected by these conditions as well. As a result, it cannot be isolated from these conditions.

مقدمة:

يعد المصطلح النحوي بكل ما يحمله من دلالات وما يرمز إليه من قضايا من الأدوات التي استخدمها النحاة للوصول إلى ضبط قضايا علم النحو ومباحثه ومفاهيمه، فالناظر في مؤلفات النحاة منذ بداية التأليف في النحو يجد المصطلحات النحوية منتشرة في جميع مباحث النحو وأبوابه ومسائله وأصوله وقضاياه انتشارا كبيرا يبين مدى اعتناء النحاة بها واعتمادهم عليها.

وتمثل كثرة المصطلحات النحوية وتنوعها ظاهرة لافتة للانتباه وداعية إلى التساؤلات، خاصة عندما نجد أن بعضها يتقارب بصورة توهم بأنها تدل على معنى واحد، وبعضها يتداخل فيكون بينها اشتراك في بعض المفاهيم وافتراق في مفاهيم أخرى، وبعضها يكون لكل مصطلح منها خصوصيته وانفراده.

ومن التساؤلات المهمة التي تطرحها كثرة المصطلحات النحوية وتنوعها: لماذا هذا الكم الكبير من المصطلحات؟ وهل أسهمت تلك الكثرة وهذا التنوع في قيام المصطلحات بدورها المرجو منها والمتعلق بضبط علم النحو وقضاياه؟ أم كانت سببا في مظاهر اضطراب لحقت به؟ وما المميزات التي تتصف بها هذه المصطلحات وما أوجه القصور المتعلقة بها؟

هذه التساؤلات هي التي دفعت كثيرا من الباحثين إلى خوض غمار البحث في المصطلح النحوي من نواح متعددة شملت نشأته، والعوامل المؤثرة فيه، وأنواعه، ومميزاته، وأوجه القصور فيه، كل ذلك بهدف محاولة الكشف عن دوره

في الفكر النحوي وتقويمه؛ وهذا البحث ينحو منحى تلك الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمصطلح النحوي ودوره.

وينطلق هذا البحث من فكرة أن الوسيلة المثلى لبيان دور المصطلحات النحوية وتقويمها هي دراسة كل مصطلح من هذه المصطلحات بصورة منفردة دراسة موسعة تتسم بالعمق وتراعي علاقاته بغيره من المصطلحات المقاربة له والمتشابهة معه؛ وذلك لأن كل مصطلح من المصطلحات النحوية له خصوصية وله استخدامات متشعبة تجعل من تحديد مفهومه بدقة وبيان دوره أمرا لا يتحقق إلا بإفراده بالدراسة والتحليل.

من هنا نشأت فكرة هذا البحث، فـ(المحال) مصطلح ورد بكثرة في كتب النحاة والصرفيين، ابتداء من كتاب سيبويه ومرورا بكتب النحاة والصرفيين في المراحل المختلفة التي مر بها التأليف النحوي والصرفي، وروده على هذا النحو يدفع للتساؤل عن مفهومه، ودوره، وكيفية توظيفه، والمسوغات التي دعت لاستخدامه، وصوره، وعلاقته بالمصطلحات المشابهة والمقاربة، وتقويمه.

إن الإجابة عن هذه التساؤلات هي هدف هذا البحث؛ ولتحقيقه سيستعين البحث بالمنهج التاريخي؛ لتتبع المراحل التي مر بها هذا المصطلح منذ أن بدأ استخدامه، ثم بالمنهج التحليلي لتحليل صوره وكيفية توظيفه، ابتداء بتحديد مسوغات وجود هذه الظاهرة وانتهاء بوضعها في ميزان التقويم ، وبالمنهج المقارن للوقوف على طبيعة علاقته بغيره من المصطلحات.

وقد سُبق هذا البحث ببحثين: أولهما دار حول الظاهرة نفسها ولكن في كتاب سيبويه فقط بعنوان: (مفهوم الإحالة عند سيبويه أبعاده وضوابطه)[١]، وقد اشتمل البحث على تحديد مواضع الإحالة في كتاب سيبويه، وبيان أن مفهوم الإحالة عنده قد ظهر في صورة نظرية وهي: (نقض أول الكلام بآخره) وفي صورة عملية تجاوزت مفهوم التناقض إلى مفاهيم أخرى، وهي: خلو الكلام من المعنى بسبب نقص أحد عناصره، أوعدم واقعية المعنى، أو تفكك الكلام وعدم ترابطه، أو عدم التناسب بين الكلام والمقام؛ وأيضا مخالفة الكلام للأصول

النحوية، ثم تطرق البحث إلى تناول البلاغيين للإحالة وتوظيفهم لها؛ والدراسة تخلو من تحديد مفهوم دقيق للمحال، ودوافع وجوده، والمسوغات التي بني على أساسها، وعلاقته بالمصطلحات المشابهة له في مجال الاستعمال، وتقويم آثاره في البحث اللغوي؛ وهي أهداف لايمكن تحقيقها إلا من خلال دراسة المصطلح دراسة شاملة لا تقتصر على كتاب واحد ولا عالم واحد؛ إن الدراسة المذكورة حققت هدفها في إطار المدونة التي التزمت بها، أما هذه الدراسة فهدفها أعم وأشمل.

أما البحث الثاني فهو بعنوان (التركيب اللغوي بين الاستقامة والإحالة دراسة في النحو والدلالة)[٢] وقد جاءت مباحثه على النحو الآتي: (بناء الجملة العربية بين الاستقامة والإحالة– التوجيه النحوي بين الاستقامة والإحالة – قصد المتكلم وإرادته بين الاستقامة والإحالة – العلامة الإعرابية بين الاستقامة والإحالة) والدراسة – بجوار خلوها مما سبقت الإشارة إليه في الدراسة الأولى – تنحو منحى مختلفا عن الدرس الاصطلاحي الذي تدور حوله دراستنا هذه؛ فهدفها الرئيس هو تحديد التراكيب اللغوية التي تتصف بالإحالة وبيان الجهات التي من خلالها تتصف بهذه الصفة.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تعرض في المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم (المحال) وصوره.

المبحث الثاني: مسوغات (المحال).

المبحث الثالث: تقويم ظاهرة (المحال).

المبحث الأول: مفهوم المحال وصوره.

يستعمل الفعل (أحَال) في اللغة بمعنى (تَحَوَّلَ)[٣] ومن ذلك ما جاء في الحديث: (من أحال دخل الجنة)[٤] أي: من تحول عن الكفر إلى الإسلام دخل الجنة، و(محال) اسم مفعول مأخوذ من الفعل أحال، ومعناه اللغوي يدو

حول كل شيء أُحِيْلَ عن حال كان عليها، وبناء على ذلك عرف علماء اللغة الكلام المحال بالتعريفات الآتية: (ما حُوِّلَ عن وجهه)[٥] و(المُزَال عن الاستقامة والصحة)[٦] و(ما حُوِّل عن حاله)[٧]و(ما عدل بِه عن وجهِه)[٨]؛ فالكلام المحال هو الكلام المحول عن وجهه واستقامته وحاله الأصلية؛ ونظرا لأن مفهوم التحول مفهوم مفتوح يشمل كل أنماط التحول واتجاهاته فقد حرص علماء اللغة على أن ينصوا على أن المقصود بالإحالة الموصوف بها الكلام المحال هنا هو(الإفساد) وهو الذي يجعل الكلام مستحيلا، ففي معجم العين نجد: (وكلام مستحيل: محال)[٩] ويقول ابن منظور:(وكلام مستحيل: محال، ويقال: أَحلت الكلام أُحيله إحالة إذا أَفسدته، وروى ابن شميلٍ عن الخليل بن أَحمد أَنه قال: المحال: الكلام لغيرِ شيء)[١٠]، فالكلام المحال إذا هو الكلام الخارج عن الاستقامة والصحة إلى الفساد والاستحالة.

وفي الاصطلاح لا نجد عند النحاة لمصطلح (المحال) تعريفا شاملا يظهر خصائصه، ويوضح معالمه، ويظهر مقصودهم من استعماله بوضوح، فما نجده مما يتعلق بهذا الأمر أقوال ترد عند الحديث عن بعض صور المحال كقولهم: (وأما المحال فأن تنقض أول كلامك، فتقول: أتيتك غدا،...، وزعم قوم أن المحال إنما هو اجتماع المتضادات)[١١]، وهي لا تعدو أن تكون توصيفا لما تقترن به من صور؛ ومن ثم فالوصول إلى تعريف جامع للمحال يوضح مفهومه ووظيفته عند النحاة لن يتأتى إلا من خلال تتبع استخدام النحاة له في المواضع المختلفة وتحليل هذه الاستخدامات للوصول إلى أدق مفهوم له من وجهة نظر النحاة.

أولا: المجال النحوي لمصطلح (المحال).

إن أول ما ينبغي البحث عنه لبيان مفهوم (المحال) عند النحاة تحديد المجال الذي ينتمي إليه هذا المصطلح من خلال طريقة توظيفه، فالحكم النحوي له مصطلحات توظف لخدمته، وكذلك العلة النحوية ، والقياس النحوي، والشاهد النحوي، وأيضا الظواهر النحوية كالحذف والتقديم والتأخير وغيرهما،

وأيضا الأبواب النحوية كالحال والنعت والإضافة وغيرها، فلكل مجال نحوي مصطلحات خاصة به، وقد تتعدد مجالات استخدام المصطلح الواحد كمصطلح (الاطراد) فهو مصطلح مستخدم لوصف القياس النحوي، وأيضا مستخدم لوصف السماع النحوي، ومصطلح (الشرط) فهو مصطلح دال على الباب النحوي المعروف، ومصطلح دال على ركن من أركان القاعدة النحوية وهو الشرط الذي يتعلق به الحكم، ومصطلح (الجواز) يستخدم في وصف الحكم النحوي، ويستخدم أيضا مضافا للعلة النحوية.

يرد مصطلح (محال) عند النحاة مقترنا بالتعليل لحكم نحوي، فـ (أل) الموصولة حرف وليست اسما، والعلة لذلك أن كونها اسما يؤدي إلى أن يكون للفعل (جاء) في جاءني الضارب فاعلان، ولحرف الجر (الباء) في (مررت بالضارب) اسمان مجروران، وهذا كله محال[١٢]، وأيضا حذف ضمير المخاطب من (كنت – لست) لايجوز؛ والعلة أن ذلك سيؤدي إلى أن يكون (كن بمعنى كنت) و(ليس بمعنى لست) وهذا محال[١٣]، وأيضا لاتقع الألف زائدة في أول الكلمة؛ والعلة أن ذلك قد يؤدي للابتداء بساكن، وهذا محال[١٤].

ويرد مقترنا بحكم نحوي، مثل: (بناء الفعل الذي لايتعدى للمفعول محال) ومن ثم لا يجوز أن نقول: (قيم زيد)[١٥] ومثل: (حذف المبتدأ الضمير بعد الاسم الموصول عندما يكون الخبر جملة فعلية محال) ومن ثم لايجوز (الذي نفسه يقوم زيد) على تقدير (الذي هو نفسه يقوم زيد)[١٦]، ومثل: (مجيء الفعل بلا فاعل ظاهر أو مضمر محال)[١٧].

هاتان هما الصورتان اللتان أتى عليهما مصطلح (محال) عند النحاة، فهو إما علة يعلل بها حكم[١٨]، وإما حكم نحوي.

ويعد استخدام (المحال) علة أمرا ملائما لطبيعة العلة المتمثلة في كونها وصفا يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، فالمحال – كما يظهر من التعريف اللغوي السابق – وصف ينص على انتقال الكلام من حال إلى حال، فلا تناف بين طبيعة (المحال) وطبيعة العلة، وهو في هذا الإطار يمثل نمطا

مستقلا من أنماط العلة النحوية وصورها، فهو لايعد تكرارا لصورة من صور العلة المشهورة، ولايتشابه مع إحداها[١٩].

ويعد استخدام (المحال) حكما نحويا أيضا أمرا ملائما لطبيعة الحكم النحوي المتمثلة في كونه ما توجبه العلة[٢٠] فالقول بالمحال يشبه القول بالوجوب أو الجواز أو المنع أو غير ذلك من صور الحكم النحوي من حيث كونه قولا مترتبا على علة يُحْتَكَمُ إليه في إنشاء الكلام وتحليله.

وبالرغم من أنه لايوجد ما يمنع من استخدام (المحال) حكما نحويا كبقية الأحكام النحوية فإن استخدامه على هذا النحو يبعث على التساؤل عن مكان هذا الحكم من الأحكام النحوية المعروفة (واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء)[٢١] وهل يمثل إضافة لهذه الأحكام؟ هل يختلف عنها، أم يعد صورة مشابهة لبعضها؟ وهذا تفصيله فيما يلي.

ثانيا: مصطلح (محال) بين مصطلحات الحكم النحوي.

إن المصطلحات المتعلقة بالحكم النحوي يمكن تقسيمها إجمالا إلى قسمين: الأول يمكن أن يطلق عليه (مصطلحات الإباحة) والثاني يمكن أن يطلق عليه (مصطلحات الحظر) وكلاهما تندرج تحته عدة مصطلحات تتدرج في مستوى الإباحة أو الحظر، فمن المصطلحات التي إذا أطلقت دالة على حكم نحوي أريد بها (الإباحة): (واجب – جائز – حسن – مستقيم – راجح...) ومن المصطلحات التي إذا أطلقت دالة على حكم نحوي أريد بها (الحظر): (ممتنع – متعذر – محظور – مرفوض – لحن – مردود – فاسد – لايجوز – لا يسوغ...) ومصطلح (محال) ينتمي إلى النوع الثاني وهو مصطلحات الحظر.

ومن خلال تتبع توظيف النحاة لهذا المصطلح حكما نحويا نلاحظ أنه بالإضافة إلى أنهم يستخدمونه بمفرده كما في قول سيبويه: (فإن قلت: مررت برجل صالح ولكنْ طالح، فهو محال، لأن لكنْ لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفى)[٢٢] كثيرا ما يستخدمونه مقترنا بمصطلحات أخرى

من نفس نوعه، وذلك كما يظهر من العرض الآتي:

- يرد مقترنا بمصطلح (المنع)، ومن أمثلة ذلك قول ابن هشام في حديثه عن (بل): (ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه، قال هشام: محال ضربت زيدا بل إياك)[٢٣].
- يرد مقترنا بمصطلح (عدم الجواز) ومن أمثلة ذلك: (واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصفُ المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقة وفصيلها الراتعان، فهذا محال)[٢٤].
- يرد مقترنا بمصطلح (التعذر) ومن أمثلة ذلك: (... وقوع الواو الساكنة بعد كسرة والياء الساكنة بعد ضمة متعذر فهو كتخفيف المفتوحة[٢٥] بعد الضمة والكسرة وذلك محال)[٢٦].
- يرد مقترنا بمصطلح (عدم النظير) ومن أمثلة ذلك: (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المكنى في "لولاي، ولولاك" في موضع جر؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال)[٢٧].
- يرد مقترنا بمصطلح (الفاسد) وذلك مثل: (واعلم أن الأفعال التي تدخل على الاستفهام لو قلت: ضربت أيهم عندك، وأنت تريد الاستفهام، كان محالا، وإنما فسد ذلك، لأن (ضربت) وما جرى مجراها لا يصح إلغاؤه...)[٢٨].
- يرد مقترنا بمصطلح (عدم الاستساغة) وذلك مثل: (... ونحو ذلك: لا تقربن الأمير إن راضيا وإن غضبان، ولا يسوغ في مثل هذا أن نقول: إن راضٍ وإن غضبانُ، على تقدير: إن كان فيه راضٍ وإن كان فيه غضبانُ، وهذا محال)[٢٩].
- يرد مقترنا بمصطلح (عدم اللزوم) وذلك مثل:(وإنما يُشَبَّهُ الشيء بالشيء من حيث يشبهه، ويفارقه من حيث يفارقه، وليس يلزم أن يشبهه من كل وجه، وهذا محال)[٣٠].
- يرد مقترنا بمصطلح (مستحيل) وذلك مثل: (وحرف " في " للوعاء، وهو

معنى مستحيل على نفس الباري سبحانه، إذا قلت:" جاهدت في الله "، و " أحببتك في الله " محال أن يكون هذا اللفظ حقيقة، لما يدل عليه هذا الحرف من معنى الوعاء، وإنما هو على حذف المضاف، أي: في مرضاة الله وطاعته)[٣١].

- يرد مقترنا بمصطلح (تحصيل الحاصل) وذلك مثل: (لا يجوز أن يشتق الأمر من الماضي؛ لأنه يؤدي إلى تحصيل الحاصل، وهو محال)[٣٢].
- يرد مقترنا بمصطلح (عدم الكون) وذلك مثل: (مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ومثله لا يكون)[٣٣].

ومن خلال العرض السابق نجد أننا أمام احتمالين:

- الأول أن مصطلح (المحال) ما هو إلا توكيد لمصطلحات الحظر التي ينتمي إليها، يحمل نفس دلالتها وخصائصها؛ ومن ثم فهو يساويها، ولايقدم جديدا زائدا عنها.
- الثاني أنه يمثل إضافة مختلفة عما تفيده وتختص به المصطلحات التي ينتمي إليها.

أما كونه يساوي المصطلحات المتعلقة بالحظر ويتناوب معها ويؤكدها فهو أمر لا دليل عليه سوى أن المفهوم من المحال هو نفس المفهوم من غيره من مصطلحات الحظر، وهو المنع مع زيادة وهي الدلالة على شدة المنع فقط، وهذا الدليل لايكفي كي تقوم عليه التسوية المذكورة؛ لأن فيه تجاهلا لكون المصطلح ليس دلالة فقط وإنما بجوار الدلالة هناك خصائص أخرى يترتب عليها تبعات تظهر من خلال توظيفه، وهي أمور ينبغي أن يعتد بها عند الحديث عنه وعند الحكم عليه[٣٤]؛ ومما يضعف التسوية المذكورة أن مصطلح المحال عندما يرد مع مصطلحات الحظر لايكون وروده معها دائما في صورة يمكن أن يفهم منها التسوية كما في النماذج المذكورة سابقا، وكما في قول المبرد: (اعلم أن قوما يقولون أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى وأخذت الخمسة عشر الدرهم وبعضهم يقول أخذت الخمسة العشر الدرهم وأخذت العشرين

الدرهم التي تعرف وهذا كله خطأ... وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز... لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب كما يستحيل هذا الصاحب الأثواب وهذا محال في كل وجه)[٣٥]، وإنما أحيانا أخرى يرد في صورة تدل على عدم المساواة مثل: قول سيبويه: (واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نعم الرجل، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول عبد الله هو فيها، وهو غيره؛ واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعم صغارهم وكبارهم، إلا أن تقول: قومك نعم الصغار ونعم الكبار)[٣٦]، وقول ابن جني: (فأما قول أبي العباس في إنشاد سيبويه: "دار لسعدى إذه من هواكا": إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا متحركا في حال، فخطأ عندنا)[٣٧]، وقول ابن ولاد عن وقوع الجملة بعد (إذا) مكونة من اسم يليه فعل: (فقبح من جهة الترتيب، فأما أن يكون محالا فلا)[٣٨].

يبقى كونه يمثل إضافة مختلفة عما تفيده المصطلحات التي ينتمي إليها، وهذا الاحتمال يتوقف الحكم عليه على إجابة التساؤل الآتي: هل هناك خصائص يتميز بها مصطلح (المحال) عن غيره من المصطلحات الدالة على الحظر تجعل وجوده معها يمثل إضافة مختلفة، وما هي؟

إن تتبع توظيف المصطلحات المستخدمة في مجال الحظر يسلم إلى أن (المحال) يتميز عن بقية المصطلحات بما يلي:

١) المحال ليس فيه استثناء.

عندما يكون الحكم النحوي محالا لا يكون ثمة استثناء من هذا الحكم بخلاف بقية مصطلحات الحظر، فمن الممكن أن يكون الحكم ممنوعا ثم يستثنى منه، وذلك مثل: (ولا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد إلا مائة وألف تقول: مائتان ومئات ومئون وألف وألفان وآلاف وألوف)[٣٩]، وكذلك الحكم المتعذر يمكن أن يستثنى منه مثل: (... وأيضا فإن إعلال "اعْوَرَّ" ونظائره يوقع في التباس؛ لأنه متعذر إلا أن تنقل حركة عينه إلى فائه وتحذف همزة

الوصل للاستغناء عنها بحركة الفاء، فيصير اعورَّ – حينئذٍ – عَارَّ)[٤٠]، أما المحال فلا استثناء فيه.

٢) المحال لايجوز في الضرورة.

من الشائع في النحو أن نجد أحكاما يحكم عليها النحاة بأنها ممنوعة وغير جائزة، ثم نجدهم يعقبون بعد ذلك بكونها جائزة في ضرورة الشعر، ومن أمثلة ذلك: قول المبرد بعد أن ذكر أن حكم مجيء تمييز العدد مائة وألف جمعا غير جائز: (وهذا خطأ في الكلام غير جائز وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة)[٤١]، أما مع الحكم المحال فلا قول بالضرورة.

٣) المحال لا يُسَوِّغُهُ قياس.

قد يكون الشيء ممتنعا حكما بالرغم من أن القياس يجيزه، وذلك كقول الزمخشري عن مجيء العددين (واحد واثنين) مضافين إلى المعدود: (فإنك لا تقول فيهما: واحد رجال، ولا اثنا دراهم، بل تلفظ باسم الجنس مفردا وبه مثنى، كقولك: رجل ورجلان، فتحصل لك الدلالتان معا بلفظة واحدة، وقد عمل على القياس المرفوض من قال [من الرجز]: ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ)[٤٢] فالاستعمال وما يقتضيه حكم العددين (واحد واثنين) من حيث ذكر المعدود وعدمه هو امتناع (ثنتا حنظل) واستبدال (حنظلتان) بها، ولكن لما كان أصل قياس الواحد والاثنين أن يضاف كل واحد منهما إلى ما بعده من الأنواع المعدودة، فيقال: "واحد رجال"، و"اثنا رجال" فُسِّر الاستعمال الوارد في البيت بأنه راعى هذا القياس المرفوض، وأصبح سائغا بمقتضاه، وهكذا فالممتنع قد يسوغه قياس، أما المحال فلا يسوغه قياس.

٤) المحال لا يكون شاذا.

الحكم الممتنع من الممكن أن يرد ما يخالفه، ويطلق النحاة على هذه الصورة المخالفة مصطلح الشذوذ، وذلك مثل: (غير العلم من المعارف، إن كان مضمرا فلا يحكى؛ إلا على قبح قاله سيبويه، وهو شاذ جدا ليس مما يعمل عليه)[٤٣]، أما المحال فلا تكون منه صور شاذة.

٥) المحال لا يؤكد.

أحيانا يذكر النحاة بعد حكم من أحكام الحظر ما يفيد توكيد هذا الحكم وكونه قطعيا، وذلك مثل: (وأنت لو رمت أن تأتي بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطع ذلك البتة)[٤٤]، و(... لما جمعوا بعض ما فيه همزة التأنيث، أبدلوها في الجمع، ولم يحققوها البتة)[٤٥]، ما عدا المحال فلا يؤكد.

٦) المحال لا يقابله الواجب أوالجائز.

المقابل للحكم الممتنع هو الحكم الواجب أو الجائز؛ وهذا ما يظهر من خلال تناول النحاة للممتنع، فعندما يقولون: (يمتنع تقديم المفعول معه على عامله)[٤٦]، أو(يمتنع أن تكون الحال معرفة)[٤٧]، أونحو ذلك فهم يقصدون أن خلاف ذلك واجب أو جائز غالبا؛ وهذا ما دفعهم إلى النص على الممنوعات وحصرها عندما تكون متعددة؛ إيماء إلى أن هناك صورا أخرى واجبة أو جائزة، وذلك كما يظهر من كلام السيوطي عند الحديث عن منع تقديم المفعول به على الفعل فقد ذكر تسع صور كلها ممنوعة[٤٨]؛ أما المحال فيقابله (الممكن) فما ليس بمحال يعد ممكنا، وكونه ممكنا لايقتضي أن يكون واجبا أو جائزا، فعندما يقول النحاة: (دخول حروف الخفض على الفعل محال)[٤٩]، و(الفعل لا يكون مفعولا وذلك محال)[٥٠] لا يكون معناه أن هناك حكما مقابلا لما ذكروا يعد واجبا أو جائزا، وإنما معناه أن هذا غير ممكن، وأنه لو وجد مقابل لما وصفوه بالإحالة لاستحق وصف الممكن، وهذا الممكن لو قُدِّر موجودا لم يعرض لوجوده محال.

٧) المحال لا يقيد بلهجة.

من الأحكام الموصوفة بالمنع أو عدم الجواز أحكام أُعقبت بأنها غير ممنوعة على لهجة من لهجات العرب، بما يفهم منه أنها ممتنعة في لهجة وجائزة في لهجة أخرى، ومن أمثلة ذلك قول النحاة عن الوصف الذي له مرفوع يغني عن الخبر: (لا يجوز تثنيته، ولا جمعه إلا على لغة: ألفيتا عيناك... وهي لغة لبني الحارث)[٥١]، ومن أمثلته أيضا: (ولا يقال: "اخترت أحدهم القوم"

إلا على لغة من أجاز "ضرب غلامه زيدا)[٥٢] و(ولا تقول (مررت بعمري) إلا على لغة أزد السراة)[٥٣] وغير ذلك مما يدل على أن المنع يفتقد أحيانا لصفة الاطراد؛ أما المحال فهو حكم غير مقيد بلهجة، فلايوجد ماهو محال في لهجة وغير محال في لهجة أخرى.

يظهر مما سبق أن المحال يتصف بعدد من الصفات الخاصة التي تميزه عن غيره من مصطلحات الحظر، وتجعل منه إضافة مختلفة، فالمحال – بناء على ماذكر من أوجه اختلاف بينه وبين غيره من المصطلحات– يمثل حكما تأصيليا وليس حكما تقويميا، فهو يهدف إلى تأصيل الظواهر التي يراد وضع حكم تقويمي لها من خلال بيان مدى صلاحيتها للخضوع للتقعيد وإصدار الحكم عليها؛ وهو بناء على ذلك مرحلة سابقة لعملية التقعيد النحوي، فالظاهرة المراد التقعيد لها لابد من التأكد أولا من كونها ممكنة وفق نظام اللغة وليست خارجة عنه، فإذا كانت خارجة عنه وصفت بالمحال ولم يعد لإخضاعها لعملية التقعيد مسوغ.

من هنا نجد المحال لا تسوغه ضرورة، ولا يخرقه استثناء، ولا يرخص له قياس، ولا يتسمح فيه كما يتسمح مع الشاذ، ولا يتقيد باللهجات، وليس له مقابل يتصف بالوجوب أو الجواز، ولا يحتاج إلى توكيد؛ فهو حكم تأصيلي قطعيته ظاهرة ومؤبدة، يقول الزجاجي: (الشيء المحال لا يصير غير محال، ما دام على الجهة التي وُجد فيها محالا من غير تغيير حال ولا بناء)[٥٤] وجاء في التصريح بمضمون التوضيح: (وانتفاء المحال مؤبد قطعًا؛ وإلا لكان ممكنا لا محالا)[٥٥] ، وهذا ما يفهم من نماذج الحكم بالمحال كالحكم الآتي: (لو قلت لا تعص الله يدخلْك النار كان محالا)[٥٦]، فمعنى هذا الحكم: جزم الفعل المضارع الواقع في جواب "لا الناهية" إذا لم يكن المعنى صالحا لأن يقدر بـ"إلَّا يحدث كذا يحدث كذا" يعد خارجا عن سنن كلام العرب معنى ولفظا؛ ومن ثم فهو محال لايتسمح فيه، وليس له رخصة ولا استثناء، ولايمكن عده كلاما يقعد له على أي وجه من الأوجه.

يبقى تساؤل بشأن سبب ورود المحال مقترنا بمصطلحات الحظر خاصة بعد أن تبين لنا من خلال ما ذكر سابقا أنه يتضمن الدلالة على المنع، فلماذا لم يستخدم مصطلح المحال وحده دليلا على المنع؟.

إن اقتران مصطلح المحال بمصطلحات الحظر كان يهدف – كما يظهر من خلال النماذج المذكورة سابقا– إلى التنبيه على نوع من الممتنع يمكن أن نطلق عليه (الممتنع المحال) ، ومنشأ الكلام عن هذا النوع هو ما تبين من خلال التفريق بين الممتنع والمحال من أن كل محال ممتنع وليس كل ممتنع محالا، فالممتنع قد يكون ممكنا بدليل وروده في الضرورة أو في بعض اللهجات أو شذوذا، والنوع المشار إليه هنا مستحق لوصف الممتنع ويراد – لعلة ما– إلحاقه بالمحال؛ بهدف إخراجه من نظام اللغة وتسويته بالمحال الذي يعد في الأصل خارجا عن نظام اللغة، فكأن المحال بناء على هذا نوعان: نوع خارج عن نظام اللغة في أصله وهذا يوصف بالمحال فقط، ونوع له ما يربطه بأصول اللغة لكنه لسبب ما يجب قطع هذه الصلة وجعله مساويا لما في أصله خارج عن نظام اللغة، وهذا يجمع بين وصفي المنع والمحال.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج تعريفين يعبران عن استخدامين لمصطلح (المحال) عند النحاة على النحو الآتي:

– المحال باعتباره علة هو:(وصف من الأوصاف التي تعلل بها أحكام المنع في اللغة).

– المحال باعتباره حكما نحويا هو: (حكم تأصيلي عام مطرد سابق لعملية التقعيد دال على عدم إمكانية التقعيد لظاهرة ما إما لخروجها عن نظام اللغة، أو لوجوب إخراجها عن نظام اللغة لعلة ما).

ومن هنا ننتقل إلى فكرة أخرى تزيد ظاهرة المحال وضوحا وتفرضها التساؤلات الآتية: ما الدواعي المصاحبة لإطلاق هذا المصطلح؟ وهل كانت هناك أسس واضحة المعالم بني عليها ؟ وما المسوغات التي سوغت القول به؟ وإجابة هذه التساؤلات هي موضوع المبحث التالي.

المبحث الثاني: مسوغات المحال.

ثمة ظواهر كثيرة تعلق بها القول بالمحال يمكن أن تعد مسوغات له، فلم يكن القول بالمحال قولا يلقى هكذا بلا أدلة، وإنما كان يرتبط بدواع تمثل الدوافع إلى إصدار هذا القول، وهذه المسوغات يمثل الكشف عنها ووضعها موضع التحليل عنصرا مهما من العناصر المساعدة على إيضاح ظاهرة المحال من جميع جوانبها، فمن خلالها نستطيع معرفة الأسس الدقيقة التي كان يبنى عليها وصف حكم بأنه محال وآخر بأنه غير محال.

من خلال توظيف النحاة لمصطلح المحال يمكن استنتاج أنهم قد بنوا القول به على المسوغات الآتية:

أولا – المعنى المحال.

لقد كان المعنى أحد العناصر الرئيسة التي علق القول بالمحال عليها، والسؤال المطروح هنا هو: أي نوع من المعاني يطلق عليه (المعنى المحال)؟ وما مواصفاته؟.

لم يكن المعنى يوصف بالمحال إلا إذا كان يتصف بما يلي:

١. المعنى الخارج عن مقتضيات قرائن السياق.

ومن أمثلته: المعنى الناشئ عن إعراب (رابعهم كلبهم) في قوله تعالى: (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ)[٥٧] جملة اسمية في محل نصب حال على تقدير: (هؤلاء ثلاثة رابعهم كلبهم) على أن يكون ناصب الحال ما في (هؤلاء) من معنى التنبيه، فتبعا لهذا التقدير يكون المعنى أنهم مشاهدون؛ ولأن هذا المعنى يعارضه قوله تعالى في الآية ذاتها (رجما بالغيب) وصف بأنه محال؛ ومن ثم لايجوز التقدير الذي بني عليه ولا الإعراب أيضا[٥٨] ، فهذا مثال على المعنى الموصوف بالمحال لخروجه عن مقتضيات قرينة مقالية تضمنها السياق، وقد تكون الإحالة بسبب الخروج عن قرينة شرعية يدل عليها السياق أيضا مثل المعنى الناشئ عن جزم

المضارع في جواب الطلب في قولنا: (لا تعص الله يدخلْك النار) فالمعنى سيكون (أطع الله يدخلك النار)[٥٩] وهو معنى محال بقرينة شرعية.

٢. المعنى المستحيل عقلا.

من ذلك: المعنى الناشئ عن جواز إعراب ما بعد إلا بدلا في التام الموجب في مثل (جاء الرجال إلا زيدا) فالجملة في هذه الحالة – بناء على جواز تقدير أن المبدل منه ليس في الكلام– ستكون (جاءني إلا زيد) ومعناها محال؛ لأنه سيكون: جميع الناس جاءوني إلا زيد، وهو محال؛ ومن ثم فهذا الحكم الإعرابي لايجوز[٦٠] ، ومن ذلك أيضا المعنى الناشئ عن عدم تقدير حرف شرط في مثل: (ساعدني أساعدك) و (لاتفعل يكن خيرا لك) فالمعنى بدون تقدير حرف الشرط سيكون: الأمر بالمساعدة يوجب المساعدة، والنهي عن الفعل يوجب الخير، وهذا محال؛ لأن المساعدة هي التي توجب المساعدة، والانتهاء عن الفعل هو الذي يوجب الخير، وهذا لا يكون إلا من خلال تقدير حرف الشرط[٦١].

٣. المعنى الناتج عن الجمع بين متناقضين.

من ذلك المعنى الناشئ عن الجمع بين أداة شرط تستخدم غالبا عند امتناع وقوع الشرط أو ندرته وهي (إنْ) وبين شرط متحقق الوقوع، كما في قول رجل لزوجته: (أنت طالق إنْ احمر البُسر) فكون احمرار البسر أمرا لابد منه يجعل معنى هذا التركيب محالا[٦٢]، ومن ذلك أيضا المعنى الناشئ عن نداء المضاف لكاف الخطاب مثل:(ياغلامك أقبل) فالنداء يقتضي خطاب (غلام)، وإضافته لكاف الخطاب تقتضي عدم خطابه وإنما خطاب مسمى آخر؛ لأن المضاف غير المضاف إليه، وخطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر؛ ومن ثم وصف هذا المعنى بأنه محال[٦٣].

٤. المعنى الناقص.

وهو ذلك المعنى الناتج عن كلام مفتقد لعنصر من عناصره الأساسية – لفظا وتقديرا – كأدوات الربط، فالمعنى في هذه الحالة لايكون تاما، ومن ثم

يوصف بأنه محال، وذلك مثل المعنى الناشئ عن وجود موصول ليس له عائد كما في (الضارب أنا) فـ (أل) هنا بمعنى الذي، وليس في صلتها عائد يربطها بها، ومن ثم وصف معنى التركيب – بدون الرابط ملفوظا أو مقدرا– بأنه محال(٦٤)، ومن ذلك أيضا المعنى الناشئ عن الإخبار عن المبتدأ بخبر لايربطه به شيء، فيكون في هذه الحالة أجنبيا عنه كما في (زيد قام عمرو) فقائل هذه العبارة ذكر مبتدأ وأخبر عن غيره، ومن ثم وصف المعنى هنا بأنه محال(٦٥)، ومن المعاني الناقصة أيضا المعاني التي تراعي ظاهر اللفظ ولاتراعي دلالته الخاصة، وذلك مثل المعنى الناشئ عن عد كلمات مثل (الليل والنهار) في قولنا: (سرت الليل والنهار) معارف؛ لاقترانها بـ (أل)؛ ومن ثم إجازة أن تكون جوابا لـ (متى)، فهذا المعنى لايراعي أن دلالة هذه الألفاظ ليست كدلالة المعارف؛ فهي – بالرغم منك كونها معارف في اللفظ – نكرات من حيث المعنى؛ لأنه يراد بها التكثير، وليست بأوقات معلومة محدودة؛ ومن ثم عُدَّ وصفها بأنها معاراف في المعنى محالا(٦٦).

٥. عدم المعنى.

إن عدم المعنى ناتج عن الكلام الذي لامعنى مفيدا له، والكلام في هذه الحالة كلام فاسد، والمعنى الذي ينتج عنه أيضا فاسد يوصف بالمحال، كما في المعنى الناشئ عن رفع ما بعد إنْ الشرطية كما في (لا تقربن الأمير إن ظالم وإن مظلوم) على تقدير (إن كان فيهم ظالم وإن كان فيهم مظلوم) فالكلام على هذا التقدير معناه لا فائدة منه؛ ومن ثم وصف بأنه محال(٦٧).

٦. المعنى الزائد الذي لا حاجة إليه.

من أمثلة ذلك: المعنى الناشئ عن دخول (إلا) بعد (مازال) كما في (مازال زيد إلا قائما) فلما كانت (مازال) تفيد الإيجاب وليس فيها نفي، و(إلا) يؤتى بها لنقض النفي وتحويله لإثبات، أصبح معنى الجملة السابقة (إثبات الثابت السابق، ونقض نفي ليس موجودا) وهذا محال؛ لأن الثابت لايفتقر إلى إثبات، ولأنه لاينقض شيء غير موجود، ومن ثم جعلت هذه الزيادات المعنى

يوصف بالمحال[٦٨]، وهو ما أدى إلى القول بعدم جواز دخول (إلا) بعد (مازال).

٧. المعنى الملبس.

وهو المعنى الذي يعتريه ما يجعله غامضا،مثل: المعنى الناشيء عن حمل كلمة على غير ظاهرها بلا دليل، فمحال أن نقول: (كان عبد الله قائما) قاصدين: (يكون عبد الله قائما) بلا دليل على ذلك، فهذا يدعو للبس؛ أما إذا كان هناك دليل يكشف المعنى كما في قوله تعالى: (فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)[٦٩] فيجوز أن تحمل (كان) على (يكون) لزوال اللبس[٧٠].

ثانيا – النطق المحال.

مما يجعل ظاهرة لغوية توصف بالمحال استحالة نطقها، بأن يكون غير ممكن تبعا لنظام اللغة وإمكانيات جهاز النطق، وهنا يأتى الوصف بالمحال متسقا مع طبيعة اللغة وطبيعة المتكلم، وقد كانت استحالة النطق سببا في وصف عدد من الظواهر النطقية بالمحال، وهي الظواهر الآتية:

١) اجتماع حركتين على حرف واحد.

من أمثلة ذلك كلمة (أوَّل) فسيبويه يرى أنه اسم ومن المحال أن ينطق له بفعل؛ والسبب في ذلك أن فاءه وعينه واوان، فأصله (وَوَل)، وأنه لوجاء منه فعل سيجتمع على عينه حركتان: (الكسرة التي يقتضيها أن فاءه واو كما في "وعد– يعد") و (الضمة التي يقتضيها أن عينه واو كما في "قال – يقول") واجتماع هاتين الحركتين في مكان واحد على هذا النحو محال في النطق[٧١].

٢) الابتداء بالساكن، والجمع بين ساكنين.

يؤدي الابتداء بالساكن إلى مشكلة في النطق تتمثل في أنه من غير الممكن بدء النطق بلا اعتماد على حركة إما في الحرف نفسه مثل باء (بكر) أو حركة مجاورة مثل ميم (عَمْرو) أو اعتماد على لين يجري مجرى الحركة مثل باء (دابَّة) وهذا التعذر أثبتته التجربة؛ ومن ثم وصف الابتداء بالساكن

بأنه محال، والتقاء الساكنين يماثل صورة الابتداء بالساكن؛ لأن التقاء الساكنين ما هو إلا وقف على ساكن وابتداء بساكن، فتصير المشكلة ذاتها وهي استحالة الابتداء بالساكن(٧٢).

٣) الجمع بين حركة وحرف غير متجانسين.

مثال ذلك مجيء ألف المد مسبوقة بضمة أو بكسرة، وهي صورة مستحيلة في النطق؛ لأن الألف لايكون ما قبلها إلا مفتوحا، ومن ثم استحقت وصف المحال(٧٣).

٤) الجمع بين حرفي مد.

مثاله الجمع بي ألفي مد متتاليين، فإن نطقهما منفصلين محال، وهما لاينطقان إلا ألفا واحدة؛ ومن ثم وصف هذا الجمع بأنه محال(٧٤).

٥) إدغام حرفين متقاربين في المخرج بلا قلب.

مثاله إدغام التاء في الطاء في (قالت طائفة)، وظاهر أنه من المستحيل نطق الحرفين مدغمين بلا قلب، ومن ثم وصف هذا النوع بالمحال(٧٥).

٦) تحريك ما لايقبل الحركة.

من ذلك تحريك ألف المد بالفتحة بعد نقلها إليه من الهمزة التي بعده كما في (يشاء) بغرض التخفيف بحذف الهمزة بعد نقل حركتها، وهذا محال في النطق؛ لأن الألف لاتقبل التحريك(٧٦)، ومنه أيضا تحريك الحرف المدغم، فهو محال أيضا في النطق(٧٧).

٧) خلو الكلمة من الحركات.

من السائغ خلو الكلمة من حروف المد، أما خلوها من أبعاض حروف المد أي: الحركات فهو محال في النطق(٧٨).

ثالثا- الأصل المحال.

يقصد بالأصل المحال الأصل المخالف للأصول الثابتة التي بنيت عليها قواعد اللغة وأحكامها كالقياس، والسماع، والتعليل، والإجماع،

والاستصحاب،وفكرة العامل، وغير ذلك من الأصول المعروفة وما تفرع عنها من ضوابط، وقد عد النحاة كل ما يخرج عن هذه الأصول وعما تفرع عنها من ضوابط محالا، فهو بالنسبة لهم أصل مرفوض، وذلك كما يظهر مما يلي:

١) (جعل ترك إعراب الكلمة إعرابا لها محال)[٧٩].
٢) (بناء الفعل الذي لايتعدى للمفعول محال)[٨٠].
٣) (وجود عمل بلا عامل محال)[٨١].
٤) (إضافة المعارف محال)[٨٢].
٥) (إلحاق شيء بلسان العرب لم ترده محال)[٨٣].
٦) (عمل الشيء في نفسه محال)[٨٤].
٧) (وصف المختلفين كالنكرة والمعرفة بصفة واحدة محال)[٨٥].
٨) (دخول عوامل الأسماء على غيرها محال)[٨٦].
٩) (توالي فعلين بلا فاصل محال)[٨٧].
١٠)(تصرف الحروف في نفسها محال)[٨٨].
١١)(وجود فعل متعد بلا مفعول به محال)[٨٩].
١٢)(كون إلا للاستثناء بعد ما ليس جماعة أو واحد في معنى الجماعة محال)[٩٠].
١٣)(إضمار الفعل والجملة محال)[٩١].
١٤)(بقاء اسم على حرف واحد محال)[٩٢].
١٥)(مجيء الفعل بلا فاعل ظاهر أو مضمر محال)[٩٣].
١٦)(الاشتقاق في الأسماء المضمرة محال)[٩٤].
١٧)(شبه الشيء للشيء من كل وجه محال)[٩٥].
١٨)(تسلسل العوامل إلى مالا نهاية محال)[٩٦].
١٩)(عمل كل من العامل والمعمول في الآخر محال)[٩٧].
٢٠)(اجتماع عاملين على معمول واحد محال)[٩٨].
٢١)(نسبة العمل إلى الأثر الذي يحدثه العامل محال)[٩٩].

٢٢)(نقض الأصول محال)[١٠٠].
٢٣)(إضافة الشيء لنفسه محال)[١٠١].
٢٤)(عمل العامل في معمولين مختلفين ليس بينهما علاقة محال)[١٠٢].
٢٥)(الاقتصار على المفعول الأول في باب أعلم محال)[١٠٣].
٢٦)(نسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال)[١٠٤].
٢٧)(دلالة الفعل على حدثين وزمانين محال)[١٠٥].
٢٨)(تثنية الجمل محال)[١٠٦].
٢٩)(بقاء المخبر عنه بلا خبر ظاهر أو مقدر محال)[١٠٧].
٣٠)(إسناد الفعل لاسمين محال)[١٠٨].
٣١)(أن يكون لحرف الجر مجروران محال)[١٠٩].

رابعا – الجمع المحال.

يقصد بالجمع المحال الجمع بين مختلفين كالزيادة والحذف، والاتصال والانفصال، والحركة والسكون، وغيرها من الأشياء التي يعد الجمع بينها في آن واحد أو محل واحد أمرا غير ممكن لأسباب متعددة تتعلق بكل حالة بمفرها، ولكن يجمع بينها أنها أسباب تتعلق بتعارض الخصائص التي يتميز بها كل طرف من طرفي الجمع، وقد جاءت أبرز صور الجمع المحال كما يلي:

١. (كون الشيء متصلا منفصلا في حال واحدة محال)[١١٠].
٢. (كون الكلمة مذكرة ومؤنثة في حال واحدة محال)[١١١].
٣. (كون الكلمة معرفة ونكرة في حال واحدة محال)[١١٢].
٤. (الجمع بين "إنْ" النافية واللام الدالة على الإيجاب محال)[١١٣].
٥. (كون الفعل مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة محال)[١١٤].
٦. (جعل لفظ الحرف ونطقه دليلا على زيادته محال)[١١٥].
٧. (الجمع بين نون التثنية والإضافة محال)[١١٦].
٨. (مجيء الحرف ساكنا متحركا في آن واحد محال)[١١٧].
٩. (استحقاق الشيء التقديم والتأخير في حال واحد محال)[١١٨].

١٠. (دلالة الظرف على زمنين مختلفين في ذات الموضع محال)[١١٩].
١١. (اجتماع حالين متضادين محال)[١٢٠].
١٢. (الحكم على الحرف الواحد بالزيادة والأصل في نفس الموضع محال)[١٢١].
١٣. (استحقاق شيئين التقديم والتأخير في حال واحدة محال)[١٢٢].
١٤. (كون الحكم مقطوعا به مظنونا في حال واحدة محال)[١٢٣].
١٥. (مجيء الكلام خبرا غير خبر محال)[١٢٤].
١٦. (كون الفعل قويا وضعيفا في حال واحدة محال)[١٢٥].
١٧. (الإعراب من مكانين محال)[١٢٦].

ولم يكن الجمع المحال مقتصرا على الجمع بين مختلفين، وإنما شمل صورة أقل ورودا من الصورة السابقة، وهي الجمع بين المتشابهين، وقد وصف هذا الجمع بالمحال في بعض الحالات أيضا، وذلك مثل: (الجمع بين تثنيتين)[١٢٧]، و(الجمع بين فعلين متتاليين بلا فاصل أو مقدر)[١٢٨].

خامسا – المحال العقلي.

اللغة نشاط عقلي في الأساس، فكل ما يصدر عن الإنسان من أنشطة لغوية مختلفة يصدر عن العقل موجها إلى العقل، ومن ثم هناك صلة وثيقة بينهما تجعل كلا منهما يتأثر بالآخر تأثرا كبيرا، ومن مظاهر هذا التأثر أن ما يستحيل عقلا لابد أن يستحيل لغة، فاللغة بالرغم من أن لها منطقها الخاص وعرفها الذي تراعيه لاتتجاهل المنطق العقلي الذي يرتب المعاني ويضبطها بطريقة تؤدي للتمييز بين الخطأ والصواب، وبين الحق والباطل، وغير ذلك من المتضادات؛ لذلك نجد عددا من الظواهر التي وصفها النحاة بالمحال يجمع بينها أنها تخالف المنطق العقلي، فهي تعد بموجب هذه المخالفة محالة عقلا؛ ومن ثم محالة لغة، وهذه الظواهر هي:

١. (كون المفرد أعم من الجمع محال)[١٢٩].
٢. (تثنية الجنس محال)[١٣٠].

٣. (الفصل بعلامة بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال)[١٣١].
٤. (اشتقاق الأمر من الماضي محال لأنه تحصيل الحاصل، وهو محال)[١٣٢].

٥. (سبق الفعل للفاعل في الوجود محال)[١٣٣].
٦. (إذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فثبوت المضاف محال)[١٣٤].
٧. (مجيء جواب الشرط ماضيا يؤدي إلى تقدم المستقبل على الماضي في الذهن وهو محال)[١٣٥].
٨. (وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال)[١٣٦].
٩. (الشيء محال أن يكون صفة لنفسه)[١٣٧].
١٠. (وجود فرع لا أصل له محال)[١٣٨].
١١. (محال أن يؤدي المفرد كلاما تاما)[١٣٩].
١٢. (وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال)[١٤٠].

هذه أبرز مسوغات الإحالة في النحو، فلا يوجد محال في النحو إلا إذا كان وراء وصفه بهذه الصفة إما معنى محال، أو نطق محال، أو أصل محال، أو جمع محال، أو محال عقلا؛ من هنا يتأكد أن المحال يقوم على أسس لغوية، ويراعي منطق اللغة وأعرافها، ومنطق العقل وأصوله، فهو ليس ظاهرة قائمة على أسس غير لغوية أو خارجة عن طبيعة اللغة، وإنما قائمة على أسس تشمل كل جوانب اللغة من معنى ولفظ وأصول وأيضا تشمل منطق العقل الذي لاغنى للغة عنه.

وإذا نظرنا لمسوغات المحال من جهة كون الوظيفة الأساسية للقول به هي إبعاد كل ما هو خارج عن نظام اللغة وإخراجه من عملية التقعيد وإصدار الأحكام وجدناها ملائمة تماما لهذا الهدف ومتسقة معه وضرورية لتحقيقه، ووجدناها أيضا تسلم إلى القول بالمحال بلا شك أو خلاف، فالمعنى المحال مثلا – بما يشتمل عليه من صور كالمعنى الخارج عن مقتضيات قرائن السياق، والمعنى المستحيل عقلا، والمعنى الناتج عن الجمع بين متناقضين،

والمعنى الناقص، والمعنى الزائد الذي لا حاجة إليه، والمعنى الملبس، وعدم المعنى– إذا تحقق في تركيب ما لم يعد هناك مناص من الحكم عليه بمخالفة نظام اللغة؛ ومن ثم وجوب إخراجه من عملية التقعيد لها؛ وذلك لأنه من المحال التقعيد لتركيب له معنى مخالف لسنن اللغة في معانيها، فذلك سيؤدي إلى فوضى، والأمر نفسه بالنسبة للصور المحالة المتعلقة بالنطق، والأصول، والجمع بين عناصر التركيب، والمنطق العقلي، فكل هذه الصور ينبغي طرحها تماما والتنبيه على وجوب إهمالها أثناء عملية التقعيد النحوي.

تبين لنا من خلال تعريف ظاهرة المحال وبيان وظيفتها وتعيين الأسس التي قامت عليها أنها ظاهرة واضحة المعالم والأهداف، قائمة على أسس لغوية تتسم بالوضوح والضبط، يبقى أن نضع هذه الظاهرة في ميزان التقويم؛ كي نستطيع معرفة دورها في عملية التقعيد وما ترتب عليها من آثار، وهذا موضوع السطور الآتية.

المبحث الثالث: تقويم ظاهرة المحال.

تظهر الحاجة إلى القول بالمحال من خلال مفهوم بدهي مفاده أنه من غير الممكن التقعيد لكل ما يصدر عن الجماعة اللغوية من كلام، ويبدو أن هذا المفهوم هو الدافع لوجود مصطلحات (المطرد – الشاذ – النادر – الكثير – القليل) وغيرها من المصطلحات التي تنظم التعامل مع المادة اللغوية قبل التقعيد، فوجود هذه المصطلحات كان ضروريا للتعامل مع المادة اللغوية، فليست كلها سواء من حيث الاطراد والشذوذ، أو الكثرة والقلة، ومن البدهي أن يكون لعدم التساوي هذا أثر في التقعيد.

إن المحال ينتمي إلى المصطلحات التي تنظم التعامل مع المادة اللغوية قبل التقعيد، وفكرته – كما عرضنا سابقا – تقوم على الممكن وغير الممكن، فالممكن معنى، ولفظا، وعقلا، وتوافقا مع الأصول، يصلح للدخول في نظام اللغة التقعيدي، وغير الممكن معنى، ولفظا، وعقلا، وتوافقا مع الأصول، يجب تجنبه وإبعاده عن نظام اللغة التقعيدي.

وبالنظر إلى المواضع التي وُظف فيها المحال نجد أنه كان له دور مؤثر في عملية التقعيد النحوي، فقد كان (المحال) من أهم المعايير التي احتكم إليها النحاة عند رفض أية مادة لغوية كمصدر يعتمد عليه في التقعيد، كما يظهر من الأمثلة الآتية:

- (ولو قلت: "سر دفعك إلى زيد درهما ضربك عمرا" كان محالا؛ لأن الضرب ليس مما يسر)[١٤١].
- (ولو قلت: "آتيك إن احمر البسر" كان محالا؛ لأنه واقع لا محالة)[١٤٢].
- (ولو قلت: "إنْ يأتني آته" على غير مذكور قبل كان محالا؛ لأن الفعل لا فاعل فيه، لأن "إنْ" إنما هي حرف جزاء، وليست باسم)[١٤٣].
- (ولو قلت: "لا تعص الله يدخلْك النار" كان محالا؛ لأن معناه أطع الله، وقولك: "أطع الله يدخلْك النار" محال)[١٤٤].
- (ولا يضاف "أفعل" إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك: "عمرو أقوى الناس"، ولو قلت: "عمرو أقوى الأسد" لم يجز وكان محالا؛ لأنه ليس منها[١٤٥].
- (قط تكون في الأمد، فتقول: "ما رأيته قط" ولا تقع في هذا الوجه إلا في النفي، لو قلت: "رأيته قط" كان محالا)[١٤٦].

ولم يقتصر توظيف النحاة لمعيار المحال على رفض المواد اللغوية، وإنما وظفوه أيضا لقبول ما هو مقبول منها بالنص أحيانا على أنه (غير محال) كما يظهر من قول ابن مالك: (وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال إسراع غير محال)[١٤٧] ، وقول أبي حيان: (ألا ترى أنه ليس بمحال أن يقال: يجيء أن يركب زيد ، على أن زيدا رافعه يجيء)[١٤٨]، وقول ابن يعيش:(إلا أن النطق بالكسرة قبل الواو الساكنة ليس مستحيلا كاستحالة ذلك مع الألف، وإنما ذلك مستثقل)[١٤٩].

وقد اجتمع للمحال عدة سمات جعلت منه معيارا أصوليا منضبطا أسهم في ضبط عملية التقعيد النحوي، وتجنيبها كثيرا من مظاهر الاضطراب، وتبدو أبرز هذه السمات فيما يلي:

١. **الثبات وعدم التحول.**

يتميز مصطلح المحال بأنه واضح المفهوم ومحدد الوظيفة منذ بداية التأليف النحوي، وذلك كما يظهر من خلال كلام سيبويه عنه في الباب الذي عقده بعنوان (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[١٥٠]، إن ما يبدو بوضوح من كلام سيبويه في هذا الباب أنه يريد أن ينبه إلى الآتي:

أ- الكلام الذي ينظر فيه اللغوي كي يقعد على أساسه إما مستقيم، وإما محال.

ب- الكلام المحال هو ما ليس ممكنا مثل: (سآتيك أمس) و(سوف أشرب ماء البحر أمس) وهو ليس من كلام العرب؛ ومن ثم فلا يقعد على أساسه.

ت- الكلام الذي ينبغي أن يقعد اللغوي على أساسه هو الكلام المستقيم، حتى لو كان كذبا أو قبيحا، فاللغوي لا يعنيه الصدق والكذب، ولا الحسن والقبح فيما يتعلق بالتقعيد، كل ما يعنيه أن يكون الكلام مستقيما.

إن سيبويه بكلامه عن المستقيم والمحال في بدايات كتابه يضع أساسا يشبه الدستور ينص فيه على كيفية التعامل مع كلام العرب، فكأنه يقول (قبل التقعيد لكلام العرب ينبغي استبعاد المحال بكل صوره والاقتصار على الكلام المستقيم؛ حتى تستقيم قواعد اللغة وتتجنب الفوضى).

وعلى مستوى التناول التاريخي ظل هذا المفهوم ثابتا على مدار فترات استخدامه عند جميع النحاة، فلم يحدث له تحويل، فكل النحاة وظفوه بهذا المعنى في جميع مواضع وروده، وهذا الثبات يمنحه ميزة ثبوت المفهوم، فلا اضطراب ينشأ عن اختلاف مفهومه بين نحوي وآخر، أو بين فترة زمنية وأخرى.

٢. **لا يترادف مع غيره في مفهومه ووظيفته.**

يعد (المحال) المصطلح الوحيد الدال على مالا ينبغي مطلقا إدراجه في نظام التقعيد لكونه غير ممكن معنى، أولفظا، أوعقلا، أوتوافقا مع الأصول، فلا

يشترك معه مصطلح آخر في هذه الدلالة، فالمصطلحات (شاذ – غلط – خطأ – لحن – فاسد – متعذر – ممتنع) وهي أشهر المصطلحات التي كانت تستخدم لوصف الألفاظ، والمعاني، والتراكيب، والأحكام، لا يشترك واحد منها مع المحال في دلالته.

فالشاذ وهو: (ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره)[١٥١] يختلف عن (المحال) في أنه قد يكون شاذا في الاستعمال لكنه مطرد في القياس، أو شاذا في القياس مطردا في الاستعمال[١٥٢] بينما (المحال) محال على التأبيد كما سبق أن أشرنا، وليس فيه استثناءات.

والغلط وهو: (ما جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء)[١٥٣] قد يكون له وجه ما، قال سيبويه: (واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم)[١٥٤] فعلى الرغم من وصفه القول بالغلط، فقد التمس له وجها، وهو أن تكون (أجمعون) توكيدا لـ(هم) المحذوفة المقدرة، وهذا أيضا يخالف مفهوم (المحال) المشار إليه سابقا.

والخطأ وهو:(إصابة خلاف ما يُقصد، ويكون في القول والفعل)[١٥٥] ما هو إلا عدول عن الوجه المقصود إلى وجه آخر بسبب تصور صحته، وهو قد يجوز في ضرورة الشعر، يقول سيبويه: (وسألته عن "آتي الأمير لا يقطعِ اللص"، فقال: الجزاء هاهنا خطأ، لا يكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلا أن يضطر شاعر)[١٥٦] فجزم (يقطع) هنا على الجزاء خطأ؛ لأن الكلام قبله واجب، وليس فيه شرط ولا أمر ولا نهي ولا استفهام يسوغ الجزم، وبالرغم من ذلك أجازه في الضرورة، وهذا أيضا يخالف مفهوم المحال المشار إليه سابق، فلكل من الخطأ والمحال باب مختلف كما يظهر من قول ابن جني: (فأما قول أبي العباس في إنشاد سيبويه: "دار لسعدى إذه من هواكا": إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا متحركا في حال، فخطأ عندنا)[١٥٧].

واللحن وهو: (صرف الكلام عن جهته الواضحة والعدول به عن الصواب، ويكون في الإعراب وغيره)[١٥٨] قد يجوز أحيانا حمله على وجه بعيد ومن أمثلة ذلك: (وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بهمزة واحدة في «أيِمة» في جميع القرآن، وهو اختيار أبي عبيد، وقرأ الباقون بهمزتين، قال أكثر النحويين: هو لحن، لا يجوز الجمع بين همزتين في كلمة واحدة، وقال أبو إسحق: هو جائز على بعد؛ لأنه قد وقع في الكلمة علتان: الإدغام والتضعيف، فلما ألقيت حركة الميم على الهمزة تركت الهمزة لتدل بحركتها على ذلك)[١٥٩]، وقد يجوز حمله على لغة من لغات العرب كما جاء في المصباح المنير: (وفي لغة لبني أسد حَفِرَتْ حَفَرًا من باب تَعِبَ، إذا فسدت أصولها بسلاق يصِيبها حكى اللغتين الأزهرِي وجماعة، ولفظ ثعلب وجماعة بأسنانه حَفْرٌ وحَفَرٌ، لكن ابن السكيت جعل الفتح من لحن العامة وهذا محمول على أنه ما بلغه لغة بني أسد)[١٦٠]، أو على الضرورة[١٦١] ، وهذا أيضا يخالف مفهوم المحال.

والفاسد – كما يفهم من توظيف النحاة له – هو (كل ما ناقض قواعد الصحة سواء أكان لفظا، أم معنى، أم حكما، أم قياسا، أم تعليلا، أم احتجاجا، أم مذهبا، أم غير ذلك مما يتعلق باللغة وقواعدها وأدلتها)[١٦٢]، وبالرغم من أن الفاسد بينه وبين المحال تقارب من جهة أن الفاسد لايصح على وجه، ولا يجوز في ضرورة، ولا على لغة من اللغات، وليس فيه استثناء، فإن هناك اختلافا بين المصطلحين يجعل كلا منهما مميزا عن الآخر؛ فمصطلح (الفاسد) يرد في سياق يفهم منه أن الغرض هو التنبيه على مناقضة الموصوف بالفاسد للأحكام والأصول الصحيحة، وذلك كما في التعليق على قول بعض النحاة بأن خبر (ما) الحجازية منصوب بحذف حرف الجر بالآتي: (وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر، وهذا فاسد؛ لأن حذف حرف الجر، لا يوجب النصب؛ لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون ذلك في كل موضع، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء يحذف منها حرف الجر ولا تنتصب بحذفه)[١٦٣]والوصف بالفاسد في هذه الحالة كأنه إجابة عن

سؤال يقول: (هل إعراب قائما في "ما زيد قائما" خبرا منصوبا على نزع الخافض صحيح؟) والإجابة في هذه الحالة بمصطلح (الفاسد) تساوي تماما: (لا، غير صحيح؛ ومن ثم لا يقال به)، أما (المحال) فيرد في سياق يفهم منه أن الغرض هو التنبيه على أن جعل الموصوف بالمحال داخلا في نظام اللغة وضمه إلى قواعدها وجعله أصلا من أصولها غير ممكن، وذلك مثل قول من يرفضون جعل الخلاف عاملا للنصب في المفعول معه:(ولو جاز أن يقال مثل ذلك لجاز أن يقال: إن "زيدا" في قولك: "ضربت زيدا" منصوب؛ لكونه مفعولا، لا بالفعل، وذلك محال؛ لأن كونه مفعولا لايوجب أن يكون: "ضربت" هو العامل فيه النصب، فكذلك ههنا)[١٦٤]والوصف بالمحال في هذه الحالة إجابة عن سؤال يقول: (هل وجود معمول بلا عامل من نظام اللغة، أويمكن ضمه لنظام اللغة؟) والإجابة في هذه الحالة بمصطلح (محال) تساوي تماما: (لا، ليس من نظام اللغة، ومن غير الممكن ضمه إلى قواعد اللغة وأصولها)، ويؤيد هذا الفرق بينهما في الداعي والهدف أن (المحال) كثيرا ما يرد تعليلا للوصف بـ (الفاسد)، وذلك كما في الأمثلة الآتية:

- إعمال الفعل الثاني (أطلب) وجعله ينصب (قليلا) على أنه مفعول به في قول الشاعر:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال[١٦٥]

يجعل الكلام فاسدا؛ وعلة فساده أنه سيؤدي إلى محال وهو الجمع بين نقيضين هما: عدم الطلب الذي يقتضيه (لو أن ما أسعى لأدنى معيشة) والطلب الذي يقتضيه نصب (قليلا) بـ (أطلب)[١٦٦]، فالفاسد هنا (إجازة إعمال أحد عاملين عند التنازع تؤدي إجازة إعماله إلى خلاف المقصود) وهذا غير صحيح ولا يقال به، والمحال هنا هو (الإعمال المناقض لمقتضيات السياق) وهذا غير ممكن وليس من نظام اللغة.

- القول بأن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فاسد؛ وعلة فساده أنه يؤدي إلى محال وهو وجوب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر؛ لأن

العامل حقه أن يتقدم على المعمول، والقول بأنهما يترافعان يؤدي إلى ذلك المحال(١٦٧).

– قولنا: "مررت بزيد وجاءني عمرو الظريفان" فاسد؛ وعلة فساده أن يؤدي إلى محالين: الأول ناتج عن احتمال أن يكون النعت لأحدهما، والمحال في هذه الحالة هو جعل المفرد مثنى، والثاني ناتج عن احتمال أن يكون النعت لهما معا، والمحال في هذه الحالة أن تكون الصفة مجرورة مرفوعة في موضع واحد(١٦٨).

والمتعذر – كما يفهم من توظيف النحاة له – هو: (ما يصعب ويعسر تحققه من الأحكام سواء أكانت في اللفظ، أم في المعنى، أم في التركيب، أم في الأصول) مثل: تعذر الوقف بالنقل على (إنسان)(١٦٩)، وتعذر الإدغام في مثل (ددن)(١٧٠)، وتعذر إعراب المضاف لياء المتكلم بعلامات الإعراب (الضمة والفتحة والكسرة) وإعرابه بدلا من ذلك إعرابا تقديريا (١٧١)، والمتعذر على هذا النحو يعد أقرب المصطلحات شبها بالمحال؛ فهو بدلالته على الصعوبة والعسر يقترب من معنى المحال وهو (عدم الإمكان) ، وهذا ما جعل بعض النحاة يستخدمونه في مقابل الممكن أحيانا(١٧٢)، ولكنه بالرغم من هذا يختلف عن المحال اختلافا واضحا في مفهومه كما يظهر من الداعي لاستخدامه، فالداعي لاستخدامه بيان مدي صعوبة وعسر الحكم المتحدث عنه؛ وهذا مايجعل أكثر المواضع التي ورد فيها مواضع متعلقة بالنطق، فالتعذر إذن يساوي عدم الاستطاعة وليس الاستحالة دائما – وإن دل عليها في مواضع – ومما يؤيد ذلك أن بعض ما يمكن بمشقة وصعوبة وصفه بعض النحاة بالتعذر مثل: (وقوع الواو الساكنة بعد الكسرة، والياء الساكنة بعد الضمة) فهو ممكن بمشقة، وبالرغم من ذلك وصف بالتعذر(١٧٣)، ومما يؤيد الاختلاف بين مفهومي المحال والمتعذر أيضا أن المحال يرد علة للتعذر أحيانا، كما حدث عند القول بأن العامل في إذا الشرطية في قوله تعالى:(حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا)(١٧٤)هو جوابها (جاءهم) وليس الشرط (استيأس) يقول

ابن الحاجب: (لأن "إذا" عندهم مضافة إلى الفعل الذي هو شرطها عاملة فيه عمل كل مضاف في المضاف إليه، وإذا كان الفعل بعدها معمولا لها تعذر أن يكون عاملا فيها؛ لئلا يؤدي إلى أن يكون عاملا معمولا من وجه واحد وهو محال)[١٧٥]، فالمتعذر: (عمل فعل الشرط في (إذا الشرطية) المضافة إليه العاملة فيه عمل المضاف في المضاف إليه) والمحال: (كون الشيء عاملا ومعمولا من وجه واحد) فالمتعذر شيء والمحال شيء آخر، والمتعذر هنا متعذر؛لأنه يؤدي إلى محال، وهذا يدل على أنهما مختلفان، ومن الأمثلة على ذلك أيضا: تعذر إعراب المضاف لياء المتكلم بعلامات الإعراب (الضمة والفتحة والكسرة) وإعرابه بدلا من ذلك إعرابا تقديريا؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى اجتماع متضادين (الضمة أو الفتحة) مع الكسرة، أو اجتماع كسرتين في محل واحد، وهذا محال[١٧٦].

والممتنع أحد المصطلحات الثلاثة الرئيسة المستخدمة في التقعيد، وهي: (الواجب، والجائز، والممتنع) وهو مصطلح يتسم بالعموم والشمول من حيث أن جميع المصطلحات التي تحدثنا عنها سابقا بما فيها المحال تندرج تحته باعتباره هدفا رئيسا من الأهداف التي يهدف إليها القول بكل واحد منها، فكل مصطلح من: (الشاذ – الغلط – الخطأ – اللحن – الفاسد – المتعذر– المحال) يؤدي – بجوار ما يؤدي إليه من أهداف وغايات – إلى الدلالة على المنع، وكلها يمكن أن تسمى "المقتضيات العامة للمنع"؛ لأن الممتنع إما ممتنع لشذوذه، أو لكونه غلطا، أو لكونه محالا، وهكذا، وهذا ما يدفع إلى تعريف الممتنع على النحو الآتي: (كل ما استحق وصفا من الأوصاف التي تقتضي المنع كالشذوذ، والخطأ، والإحالة وغيرها) ومن هنا نستطيع القول بأن الفرق بين الإحالة والمنع يكمن في ذلك العموم الذي يتصف به مصطلح (المنع) من حيث دواعيه، فالمنع تقتضيه أشياء متعددة، الإحالة إحداها، فالعلاقة بينهما علاقة العام بالخاص، وأيضا علاقة السبب بالنتيجة، وليست علاقة تماثل أو تساو.

يظهر مما سبق أن المحال لا يشترك معه مصطلح آخر في مفهومه ووظيفته وخصائصه بحيث يكون مماثلا له تماثلا تاما يسوغ القول بأن المحال ينتمي إلى المصطلحات التي بينها ترادف، كما بين (الخفض والجر) و(البدل والترجمة) و(النفي والجحد) فهو المصطلح الوحيد الدال على عدم إمكانية التقعيد لظاهرة ما إما لخروجها عن نظام اللغة ، أو لوجوب إخراجها عن نظام اللغة لعلة ما على التأبيد بلا استثناء ولا شذوذ ولا تسويغ بلهجة أو قياس.

٣. **وحدة المفهوم.**

يتميز مصطلح المحال بأن له مفهوما واحدا، وهو المفهوم السابق ذكره، فهو لا ينتمي إلى نوع المصطلح المشترك الذي له أكثر من مدلول مثل: مصطلح (الوصف) الذي يطلق على كل من (النعت – الاسم المشتق) ، ومصطلح (الصرف) الذي يطلق على كل من (التنوين – علم الصرف)، وهذه الميزة تجعل منه مصطلحا محدد الدلالة في كل موضع يستخدم فيه، وتمنع عنه الاضطراب الذي قد ينشأ بسبب تعدد دلالات المصطلح الواحد.

٤. **وجوده ضرورة حتمية.**

في سياق التنظير والتقعيد لأية لغة يبدو دور المصطلح دورا جوهريا، وتتحدد قيمة المصطلح بعوامل عدة منها مدى حاجة اللغة المقعد لها إليه، ومقياس تحديد هذه الحاجة يكمن في مدى اتساقه مع طبيعة اللغة وخصائصها، وإذا أردنا تقويم المحال من خلال هذه الزاوية يظهر لنا أن وجود المستحيل والممكن في اللغة أمر يدعو إليه المنطق العقلي ويؤيده الواقع اللغوي، فالمنطق العقلي ينظر للغة على أساس أنها نشاط إنساني يصدر عن جماعة ما قائم على صناعة ألفاظ وتراكيب للتعبير عن جميع الأغراض الإنسانية التي تحتاجها هذه الجماعة، ووفقا لهذا فمن المنطقي أن يكون كل ما يصدر عن هذه الجماعة ممكنا من حيث التلفظ به، ومن حيث ظهور معناه، ومن حيث القدرة على استيعاب النظام العام الذي يجمع كل ما يصدر عنهم؛ لأن عكس ذلك يعني الفوضى وانعدام

التواصل، ولما كان من المنطق العقلي احتمال صدور ما لا يتفق مع النظام العام للغة من بعض أفراد الجماعة اللغوية مما يندرج تحت وصف غير الممكن نشأت الحاجة إلى وجود ما يفرز كل ما يتعلق باللغة ويصنفه إلى ممكن ومحال، فيستبقي الأول ويضمه إلى نظام اللغة، والثاني إما يستبعده وإما ينبه إلى كيفية التعامل معه، وطبيعة اللغة تؤيد ذلك أيضا، فمثلا: من نظام اللغة وجود كلمات على حرف واحد مثل: (تاء الفاعل) و(كاف الخطاب) و(هاء الغيبة) ولما كانت كل كلمات اللغة المكونة من أكثر من حرف يمكن نطقها بمفردها فإن هناك تساؤلا منطقيا يثور بشأن هذه الكلمات التي على حرف واحد وهو: هل يمكن نطقها بمفردها؟ وهذا السؤال يجيب عنه المبرد بقوله: (فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد، ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه؛ لأنه مستحيل، وذلك أنه لا يمكنك أن تبتدئ إلا بمتحرك ولا تقف إلا على ساكن، فلو قال لك قائل: "الفظ بحرف" لقد كان سألك أن تحيل... فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلم بِه وحده)[١٧٧]، اللغة إذا فيها ممكن ومحال، وكلاهما لابد من فصلهما والتنبيه إليهما تمهيدا لبيان كيفية التعامل معهما؛ من هنا تأتي حتمية وجود مصطلح المحال مع المصطلحات المنظمة للتقعيد النحوي.

٥. **عدم التنافر مع المصطلحات الأخرى.**

سبق أن تحدثنا عن استقلال مصطلح المحال عن غيره من المصطلحات التأصيلية المانعة التي ينتمي إليها، وعدم تماثله مع أي منها، أما الآن فنتحدث عن وجود أي شكل من أشكال التعارض والتنافر بينه وبينها، فهل بين مفهوم المحال وبين ما تقتضيه المصطلحات الأخرى تعارض؟ إن علاقة المحال بغيره من المصطلحات علاقة تكامل وليست علاقة تعارض، فكل منها يكمل الآخر في مجال تقنين المنع وضبطه، فهناك ممنوع لشذوذه، وممنوع لكونه خطأ، وممنوع لفساده، وممنوع لكونه محالا، وهكذا، فالمنع له اتجاهات متعددة تؤدي إليه، وهي تبعا لهذا تعد

متكاملة؛ لكونها تسهم معا في تكوين الإطار العام لظاهرة المنع في اللغة، ومما يؤكد أيضا أن اختلاف الجهة بين المحال وغيره اختلاف تكامل وليس اختلاف تعارض أن لكل اتجاه من اتجاهات المنع التي تمثلها هذه المصطلحات مقابلا ليس بينه وبين أي مقابل آخر تعارض، فالشاذ يقابله المطرد، والخطأ يقابله الصواب، والفاسد يقابله الصحيح، والمحال يقابله الممكن، والممتنع يقابله الجائز أو الواجب، وكما هو ظاهر لا تعارض بين (المطرد، والصواب، والصحيح، والممكن، والجائز، والواجب) وإنما تعد مصطلحات متكاملة تسهم جميعا في تكوين الإطار العام لظاهرة الإباحة في اللغة.

وهكذا يظهر أن المحال كان من المصطلحات المضبوطة، فقد اجتمعت فيه كثير من الصفات التي تبعد أي مصطلح يتصف بها عن النقد والتضعيف والرمي بالصعوبة والتشعب والتسبب في الاضطراب؛ فليس من شك في أن ثبات مفهوم المصطلح، وعدم ترادف غيره معه، ووحدة مفهومه، وخلوه من التعارض، وعدم القدرة على الاستغناء عنه، أدلة تثبت ضبطه، وضبط كل ما ترتب عليه من أحكام.

ولا يقلل من شأن هذه المميزات ما يلاحظ من اختلاف بين النحاة أحيانا فيما يطلق عليه محال كما في الصور الآتية:

أ- (وقوع الإضراب بعد الإيجاب كما في العطف بـ "بل" بعد الإيجاب) يراه نحاة (محالا) ؛ لأن ما قبل "بل" في الإيجاب قد ثبت كما في (ضربت أخاك بل أباك) والإضراب هنا لن يكون إلا على سبيل الغلط وهذا نادر، ويراه آخرون(غير محال) ؛ لأنها كما تستعمل للإضراب في النفي تستعمل في الإيجاب وتكون حينئذ دالة على نقل حكم ما قبلها لتاليها المفرد وجعل ما قبلها مسكوتا عنه لا يحكم له بشيء[١٧٨].

ب- (كون الشيء عاملا ومعمولا في حال واحدة) يراه نحاة محالا؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر؛ لأن العامل حقه التقدم على

المعمول، ويراه آخرون غير محال لوجود نظائر له[١٧٩].

ت- (استغراق الجنس في الواجب كما في "جاءني من رجل") يراه نحاة محالا؛ لأن هذا المعنى متصور في النفي فقط مثل:"ماجاءني من رجل" ويراه آخرون ممكنا؛ لأن له نظائر[١٨٠].

ث- (الحمل على المحل قبل تمام الجملة كما في العطف على موضع اسم "إن" بالرفع قبل تمام الخبر) يراه نحاة محالا؛ لأنه قد يؤدي إلى أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان، ويراه آخرون غير محال؛ لوجود نظائر له، ولجوازه قياسا[١٨١].

ج- (التسوية بين المذكر والمؤنث في الوصف الذي لايشترك فيه النوعان في المعنى كما في"حائض – خصي) يراه نحاة محالا؛ لأنه يؤدي إلى وصف المؤنث بالمذكر، ووصف المذكر بالمؤنث مثل: (مررت بامرأة خصية البعل، وبرجل حائض المرأة) ، ويراه آخرون غير محال؛لانعدام اللبس[١٨٢].

ح- (عود الضمير على متأخر لفظا لا رتبة كما في "درهمه أعطيت زيدا") يراه نحاة محالا؛ لأن الضمير بابه أن يعود على ما قبله، ويراه آخرون غير محال؛ لأن النية بالمتقدم الذي اتصل به الضمير التأخير، ومن ثم فهو مقدر في موضعه المتأخر[١٨٣].

خ- (ابتداء الاسم بعد "إذا" كما في "اجلس إذا عبد الله جلس") يراه نحاة محالا؛ لأن إذا لا تقع إلا للمستقبل، ولا تنفك عن معنى المجازاة، والمجازاة لا تكون إلا بالفعل، ويراه آخرون غير محال؛ لأن الجملة بعد إذا مكونة من اسم وفعل، إلا أن الفعل تقدم على الاسم، وهذا مبعث قبح في التركيب وليس إحالة، فهو على هذا من باب المستقيم القبيح[١٨٤].

يظهر مما سبق أن بعض المعاني التي يراها البعض محالة يراها آخرون غير محالة، وبعض القواعد الأصولية التي يراها البعض محالة يراها الآخرون غير محالة، وبعض صور الكلام التي يراها البعض من المستقيم القبيح يراها

الآخرون محالة، وهذه النماذج لا تطعن في استقرار مفهوم مصطلح المحال عند النحاة، ولا في وضوح الهدف منه، ولا في توظيفه لأغراض محددة؛ فالاختلاف هنا – بالإضافة إلى ندرته – ليس مبعثه التناقض في مصطلح المحال، ولا التداخل بينه وبين غيره، ولا اضطراب مفهوم المحال لدى العلماء، ولا عدم وجود مفهوم للمحال، ولا غير ذلك مما له علاقة مباشرة بالمحال، وإنما اختلاف من نوع تلك الاختلافات المشهورة بين النحاة بشأن جميع ظواهر اللغة كالحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل وغيرها، إنه اختلاف في الرأي سببه اختلاف طرق التفكير، واختلاف المناهج والمدارس، و طبيعة اللغة، والطبيعة البشرية، فهو اختلاف لايمكن منعه بأية صورة؛ ومن ثم فهو لا يقلل أبدا من قيمة ظاهرة المحال شأنها في ذلك شأن جميع ظواهر اللغة التي حدثت في قضاياها بعض الاختلافات.

إن ظاهرة المحال تلفت الانتباه إلى أهمية الإلمام بما يعد خارجا عن نظام اللغة لأي باحث في ظاهرة من ظواهر اللغة، فليست معرفة ما يندرج في إطار نظام اللغة كافيا وحده ليجعل الباحث في اللغة على بينة من أمره في كل ما يتعلق بموضوع دراسته؛ فهناك بجوار المطرد، والشاذ، والقليل، والنادر المحال أيضا، ومعرفته لا تقل أهمية عن معرفة غيره، ولعل ذلك ما يفسر اهتمام العلماء قديما بالنص على (ما ليس من كلام العرب)[١٨٥]، والتأليف فيه أيضا كما صنع ابن خالويه في كتابه (ليس في كلام العرب)[١٨٦].

إن اهتمام العلماء منذ بداية الدراسات اللغوية والتأليف فيها بالتنبيه على ما ليس من كلام العرب والتصنيف فيه يدفع للتساؤل عن الداعي لهذا المسلك، وبالتأمل فيما وظف النحاة من خلاله حديثهم عما ليس من كلام العرب نجد أن أبرز دواعيهم للنص عليه والاهتمام به تتمثل فيما يلي:

١. الاستيثاق من المسموع لمعرفة المظنون المؤدي للبس.

إن عدم معرفة الباحث في اللغة بما ليس من كلام العرب، وعدم استيثاقه من كل ما يقع بين يديه من مادة لغوية يجعله يظن كل ما ورده ممكنا ويبني

عليه الأحكام؛ وتكون النتيجة اضطراب الأحكام والتباسها، يقول ابن فارس: (...وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتقى المظنون، فحدثنا علي بن إبراهيم عن المعداني عن أبيه عن معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت)[١٨٧]، والنص وإن كان في ظاهره ينبه إلى أهمية الاستيثاق من رواة اللغة، فهو أيضا ينبه ضمنا على ضرورة الاستيثاق من الكلام نفسه وترك المظنون منه أيضا، ومن المؤكد أن هذا لايكون إلا من خلال الإلمام بما ليس من كلام العرب.

٢. رده وعدم الاعتداد به في التقعيد.

يقول ابن دريد بعد أن ذكر طريقة العرب في بناء كلماتها: (... فإن جاءك بناء يخالف ما رسمته لك مثل: دعشق وضعثج وحفاضج وصفعهج، أَو مثل: عقجش وشعفج، فإنه ليس من كلام العرب فارددده؛ فإن قوما يفتعلون هذه الأَسماء بالحروف المصمتة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة فلا تقبل ذلك)[١٨٨] ما خرج عن طريقة العرب في كلامها إذن ينبغي رده وعدم قبوله وإخراجه من نظام تقعيدها.

٣. التنبيه إلى طريقة تعامل العرب مع ما ليس من كلامها.

قد يكون فيما ليس من كلام العرب كلام ينتمي للغة أخرى، ولما كان للعرب طرق للتعامل مع ما ليس من لغتهم صار التنبيه على هذا النوع وسيلة لبيان كيفية تعاملهم معه، يقول ابن دريد:(حروف لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها، فمن تلك الحروف الحرف الذي بين الباء والفاء، مثل: "بور" إذا اضطروا، فقالوا: "فور")[١٨٩] ويقول ابن فارس معلقا على كلام ابن دريد: (أما الذي ذكره ابن دريد في "بور" و"فور" فصحيح؛ وذلك أن بور ليس من كلام العرب، فلذلك يحتاج العربي عند تعريبه إياه أن يصيره فاء)[١٩٠] إذا فالنص

على ما ليس من كلام العرب مما ليس من لغتهم فيه تعريف بطرائقهم في التعامل معه، وهذا من شأنه أن يساعد من يبحث فيما له علاقة بهذه الظواهر.

٤. تأكيد الأحكام المبنية على ما عليه كلام العرب بنفي ما يناقضها.

ما ليس من كلام العرب قد يترتب عليه أحيانا حكم مناقض للحكم المبني على ما عليه كلام العرب، وقد استخدم النحاة هذا التناقض في تأكيد الأحكام المبنية على ما عليه كلام العرب وتقويتها من خلال إثبات أن ما يناقضها من أحكام ليس مبنيا على أساس يجعل منه مناظرا للمبني على ما عليه كلام العرب، وذلك كما يظهر من استدلال العلماء على أن همزة (إِمَّعَة) أصلية وأنها صفة على وزن (فِعَّلَة) بأنها إذا لم تكن كذلك ستكون همزتها زائدة وتكون على وزن (إِفْعَلة) وهذا الوزن لا يكون صفة في كلام العرب وإنما يكون اسما، يقول المازني: (ليس في الكلام إفعلة صفة)[١٩١] ويقول السيرافي: (ليس في النعوت إفعلة)[١٩٢]، أما وزن (فِعَّلَة) فيكون صفة في كلام العرب؛ ومن ثم فإن الحكم الناتج عن حملها على ما عليه كلام العرب أولى من الحكم الناتج عن حملها على ما ليس في كلام العرب، يقول ابن عصفور: (فلما كان جعل الهمزة زائدة يؤدي إلى... إثبات مثال في الصفات لم يستقر فيها قضي بأصالة الهمزة)[١٩٣].

٥. التفريق بين ما مصدره السماع وما مصدره القياس.

استعمل العلماء تعبير ما ليس من كلام العرب للتنبيه على أن المتحدث عنه ليس مسموعا وإنما مقيسا قياسا عقليا، قال الأصمعي: (الوُضوء، بضم الواو، ليس من كلام العرب، وإنما هو قياس قاسه النحويون)[١٩٤].

٦. معرفة كيفية تحويل ما ليس من كلام العرب ليكون من كلام العرب.

قد يكون النص على الذي ليس من كلام العرب وسيلة لمعرفة إمكانية تحويله ليدخل في كلام العرب وكيفيته، يقول ابن الوراق تعليلا لحذف (الواو) من الفعل المجزوم مثل: (لم يقومْ): (ليس من كلام العرب الجمع بين ساكنين في الوصل،؛ لأن الجمع بينهما في الوصل محال، ولكنه ليس بموجود، فلم

يكن بد من حذف أحد الساكنين، أَو تحريكه، ليخرج إلى كلامهم)[١٩٥].

٧. معرفة وجه إخراج ما ليس من كلام العرب من الإلحاق بنظام كلام العرب.

إن أبرز ما يمكن أن يثار من تساؤلات حول رفض إلحاق بعض ما ليس من كلام العرب بكلامهم هو هل للغة العرب نظام في المنع كما لها نظام في الإلحاق؟ هذا التساؤل هو الذي دفع العلماء إلى الإشارة إلى وجوب إخراج ما ليس من كلام العرب من الإلحاق بنظام كلامهم؛ إيمانا منهم بأن للغة نظاما في المنع لابد من الكشف عنه، وأصبح هذا هدفا واضحا من أهداف ذكر ما ليس من كلام العرب والتنبيه له، جاء في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: (ولا يجوز أن تقول: مررت برجل أعذر البنت، ولا بامرأة ملتحية الابن؛ لئلا تحدث لفظا ليس من كلام العرب)[١٩٦] وجاء في موضع آخر: (أجاز أبو الحسن: مررت برجل حائض البنت، وبامرأة خصي الابن، ووجه جوازه – عنده – أنه لم يُحدث لفظا ليس من كلام العرب، لأن "خصيا" فعيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء، وكذلك "حائض"؛ اللفظ صالح لهما، قال: والذي ذهب إليه غير صحيح؛ لأن هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال إلا حيث تسوغ الحقيقة، والحيض لا يكون للرجل حقيقة، فلا يكون له مجازا، وكذلك الخصاء، بالنسبة إلى المرأة)[١٩٧]وبهذا يصبح لدينا أصل من أصول منع الإلحاق بكلام العرب وهو (يمتنع الإلحاق بكلام العرب استنادا إلى المجاز إلا إذا كان للمجاز حقيقة تسوغه).

وهكذا وظف العلماء المحال من خلال أصوله المضبوطة وأهدافه الواضحة للقيام بدور مع غيره من المصطلحات في ضبط أصول التقعيد النحوي والصرفي، وهو دور – كما يظهر مما سبق – لا يمكن إغفاله ولا التقليل من شأنه ولا الاستغناء عنه.

الخاتمة

المحال ظاهرة لغوية يعد وجودها في علوم اللغة العربية ضرورة؛ لكونها تعبرعن نمط لغوي مكمل للنمط المشهور وهو ما يندرج تحت نظام اللغة، فهي

تعبر عما لايندرج تحت نظام اللغة، وهذا القسم لايستطيع الباحث في اللغة الاستغناء عنه لما يؤديه من أدوار لا يمكن ضبط ما يندرج تحت نظام اللغة بمعزل عنها، فهو الذي يظهر للباحث في اللغة الألفاظ، والمعاني، والتراكيب، والأحكام، والأصول التي لايمكن لها أن تكون جزءا من النسيج المكون للغة حديثا وتقعيدا وتحليلا.

لقد كان للمحال مفهوم محدد ظهر بوضوح من خلال توظيف النحاة له، وهذا المفهوم يظهر لنا أن للمحال استخدامين فقط في المجال اللغوي:

- المحال باعتباره علة وهو:(وصف من الأوصاف التي تعلل بها أحكام المنع في اللغة).
- المحال باعتباره حكما نحويا وهو: (حكم تأصيلي عام مطرد سابق لعملية التقعيد دال على عدم إمكانية التقعيد لظاهرة ما إما لخروجها عن نظام اللغة، أو لوجوب إخراجها عنه لعلة ما).

فالمحال إما أن يعلل به حكم من أحكام المنع ليدل على أن سبب منع ظاهرة ما هو تحقق دواعي الاستحالة فيها؛ أو يكون نصا على حكم مفاده أمر من أمرين: إما أن الظاهرة التي يدور حولها الحكم لا تصلح لأن تدخل نظام اللغة وتصير جزءا منه؛ لتحقق دواعي الاستحالة، أو أن الظاهرة التي يدور حولها الحكم والتي عدها البعض من نظام اللغة يجب إخراجها منه وعدم الاعتدادا بها؛ لتحقق دواعي الاستحالة أيضا.

ولما كان مفهوم الإحالة مرتبطا بدواع تعد مسوغات للوصف بالإحالة أصبح من الضروري الكشف عن هذه المسوغات؛ كي يصير مفهوم المحال أكثر وضوحا، وبتتبع توظيف اللغويين للمحال تبين أنهم كانوا يبنون القول بالمحال بناء على المسوغات الآتية:

أولا – مسوغات تتعلق بالمعنى، وهي:

١) المعنى الخارج عن مقتضيات قرائن السياق.
٢) المعنى المستحيل عقلا.

٣) المعنى الناتج عن الجمع بين متناقضين.
٤) المعنى الناقص.
٥) عدم المعنى.
٦) المعنى الزائد الذي لا حاجة إليه.
٧) المعنى الملبس.

ثانيا – مسوغات تتعلق بالنطق، وهي:

١) اجتماع حركتين على حرف واحد.
٢) الابتداء بالساكن، والجمع بين ساكنين.
٣) الجمع بين حركة وحرف غير متجانسين.
٤) الجمع بين حرفي مد.
٥) إدغام حرفين متقاربين في المخرج بلا قلب.
٦) تحريك ما لا يقبل الحركة.
٧) خلو الكلمة من الحركات.

ثالثا – مسوغات تتعلق بالأصول:

وهي تتمثل في عدد من الأصول المخالفة للأصول الثابتة التي بنيت عليها قواعد اللغة وأحكامها كالقياس، والسماع، والتعليل، والإجماع، والاستصحاب،وفكرة العامل، وغير ذلك من الأصول المعروفة.

رابعا – مسوغات تتعلق بالجمع بين عناصر لايمكن الجمع بينها.

وذلك كالجمع بين الزيادة والحذف، والاتصال والانفصال، والحركة والسكون، وغيرها من الأشياء التي يعد الجمع بينها في آن واحد أو محل واحد أمرا غير ممكن لأسباب متعددة يجمع بينها أنها أسباب تتعلق بتعارض الخصائص التي يتميز بها كل طرف من طرفي الجمع.

خامسا – مسوغات تتعلق بالمنطق العقلي:

وهي مسوغات نابعة من أن ما يستحيل عقلا لابد أن يستحيل لغة، فاللغة

بالرغم من أن لها منطقها الخاص ولها عرفها الذي تراعيه فهي أيضا لاتتجاهل المنطق العقلي؛ لذلك نجد عددا من الظواهر التي وصفها النحاة بالمحال يجمع بينها أنها تخالف المنطق العقلي، فهي تعد بموجب هذه المخالفة محالة عقلا؛ ومن ثم محالة لغة.

المحال إذن ظاهرة لها منشأ لغوي، ومفهوم لغوي محدد، وهدف واضح، ولها أيضا مسوغات لغوية مضبوطة تتصل بجوهر اللغة وأصولها؛ يبقى بعد ذلك تحديد ما إذا كانت هذه الظاهرة قد قامت بدورها الملائم لمفهومها والهدف منها والأسس التي بنيت عليها في عملية التقعيد للغة.

إن قيام المحال بدور فاعل ومؤثر وضابط ومنظم في عملية التقعيد اللغوي يبدو من خلال أمرين:

أولهما: أن المحال بوصفه مصطلحا اجتمعت له عناصر الضبط الواجبة لأي مصطلح يراد به أن يكون معيارا أصوليا منضبطا يسهم في ضبط عملية التقعيد اللغوي وتجنيبها كثيرا من مظاهر الاضطراب، وهي:

١) الثبات وعدم التحول.
٢) عدم الترادف مع غيره في مفهومه ووظيفته.
٣) وحدة المفهوم.
٤) وجوده ضرورة حتمية.
٥) عدم التنافر مع المصطلحات الأخرى.

ثانيهما: أنه يمثل الجانب الآخر المقابل لما يندرج تحت نظام اللغة، فهو يمثل الخارج عن نظام اللغة، وهو الذي مثل إبرازه وتحليله عاملا مساعدا من عوامل ضبط ما يندرج تحت نظام اللغة والتقعيد له؛ وذلك كما يظهر من الآثار التي ترتبت على الاهتمام بما أطلق عليه العلماء(ما ليس من كلام العرب).

لقد أدى اهتمام العلماء بهذا النوع تحليلا وتصنيفا إلى ما يلي:

١) الاستيثاق من المسموع لمعرفة المظنون المؤدي للبس.

٢) رد ما ليس من كلام العرب وعدم الاعتداد به في التقعيد.
٣) التنبيه إلى طريقة تعامل العرب مع ما ليس من كلامها.
٤) تأكيد الأحكام المبنية على ما عليه كلام العرب بنفي ما يناقضها.
٥) التفريق بين ما مصدره السماع وما مصدره القياس.
٦) معرفة كيفية تحويل ما ليس من كلام العرب ليكون من كلام العرب.
٧) معرفة وجه إخراج ما ليس من كلام العرب من الإلحاق بنظام كلام العرب.

لقد كان المحال من الظواهر ذات الوجود المؤثر في البحث اللغوي، وفي التقعيد للغة، وقد أدى بحثه لبيان مفهومه، وتوضيح الهدف منه، وكشف مسوغات القول به، وتقويم دوره إلى عدد من النتائج أبرزها:

أ- دراسة المصطلح منفردا من خلال توظيفه هي الطريقة المثلى لتحديده بدقة.

ب- من المصطلحات اللغوية نوع يمكن أن يطلق عليه المصطلحات التأصيلية، منها (المحال).

ت- قضية تشابه المصطلحات وتداخلها لا يكفي للحكم فيها التشابه في الهدف، أو استخدام المصطلحات في موضع واحد، وإنما لابد أن يراعي قبل الحكم بالتشابه أو عدمه دراسة المفهوم والدواعي والخصائص التي تميز كل مصطلح عن غيره.

ث- مصطلح المحال من المصطلحات متعددة المجالات في الدرس اللغوي، فهو يستخدم في مجالين هما: مجال التعليل، ومجال الأحكام.

ج- مصطلح المحال ينتمي إلي مصطلحات الحظر باعتبار أن الهدف منه المنع، ولكنه لا يتداخل معها؛ فهو ويختلف عنها في أنه لا تسوغه ضرورة، ولا يخرقه استثناء، ولا يرخص له قياس، ولا يتسمح فيه كما يتسمح مع الشاذ، ولا يتقيد باللهجات، وليس له مقابل يتصف بالوجوب أو الجواز، ولا يحتاج إلى توكيد؛فهو حكم تأصيلي قطعيته المنعية

ظاهرة ومؤبدة.

ح- مصطلح المحال ينتمي إلى مصطلحات التأصيل باعتبار أن المنع الذي يهدف إليه محدد بمنع إدخال ما ليس من نظام اللغة في نظامها التقعيدي، ولكنه لا يتداخل معها، فهو يختلف عنها من حيث إنه المصطلح الوحيد الدال على عدم إمكانية التقعيد لظاهرة ما إما لخروجها عن نظام اللغة ، أو لوجوب إخراجها عن نظام اللغة لعلة ما على التأبيد بلا استثناء ولا شذوذ ولا تسويغ من لهجة أو قياس.

خ- تبرز أهمية وجود مصطلح المحال في الدرس اللغوي في أنه يمثل جانبا لا يمكن الاستغناء عنه في الدرس اللغوي تحليلا وتقعيدا، وهو (ما لا يدخل تحت نظام اللغة من ظواهر خارجة عنها).

إن التوصية التي يفرضها البحث ونتائجه تتمثل في الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالمصطلح، خصوصا الجانب المتعلق بدراستها دراسة منفردة، كل مصطلح على حدة، من خلال توظيف العلماء له؛ فهذا النوع من الدراسات كفيل بأن تنتج عنه نتائج دقيقة تمهد فيما بعد لدراسات موازنة بين المصطلحات، يمكن بناء عليها إصدار أحكام دقيقة تتعلق بمفاهيم المصطلحات اللغوية،ووظائفها، وعلاقاتها ببعضها، وما فيها من مميزات، وما تحتويه من أوجه القصور.

الهوامش:

(١) البحث للدكتورة لطيفة إبراهيم النجار، وهو منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٣) العدد (١) سنة ٢٠٠٧، الصفحات ٧٣ – ٩٣ .

(٢) البحث للدكتور علي رمضان البيومي، وهو منشور في مجلة الدراسات اللغوية مجلد (٢٠) العدد (٢) يناير–مارس ٢٠١٨م .

(٣) لسان العرب، لابن منظور ١٨٨/١١ .

(٤) الحديث مروي في كتب غريب الحديث، فهو في غريب الحديث للخطابي ٦٨٩/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ١٣/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤٦٣/١، والغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي ٥١٤/٢ .

(٥) معجم العين، للخليل بن أحمد ٢٩٨/٣ .

(٦) تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه صـ ٢٤٣ .

(٧) الإبانة في اللغة العربية، لسلمة بن مسلم العوتبي ٤٠٧/٢ .

(٨) لسان العرب، لابن منظور ١٨٦/١١ .

(٩) معجم العين، للخليل بن أحمد ٢٩٨/٣ .

(١٠) لسان العرب، لابن منظور ١٨٦/١١ .

(١١) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٨٦/١ .

(١٢) شرح المفصل، لابن يعيش ٣٧٩/٢ .

(١٣) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٧٣/٣.

(١٤) الأصول، لابن السراج ٢٣٣/٣ .

(١٥) السابق ٧٧/١ .

(١٦) السابق ٣٣٩/٢ .

(١٧) عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس صـ ٢٤٧ .

(١٨) بالرغم من كثرة استخدام الإحالة علة لم يرد لها ذكر في العلل التي أشار إليها السيوطي في الاقتراح صـ ٢٢٧ نقلا عن أبي عبد الله الدينوري وعددها أربع وعشرون علة، وهذا يشير إلى وجود علل نحوية كثيرة الاستعمال ولكنها ليست مشهورة، وهو

أمر يثير تساؤلات بحثية يمكن أن تكون هدفا لدراسة مستقلة وهي: ما هذه العلل؟ وما أسباب عدم شهرها؟ وما مكانها في التعليل النحوي؟ .

(١٩) يقصد بذلك العلل المشار إليها في الهامش السابق والمذكورة في كتاب الاقتراح للسيوطي صـ ٢٢٧ وهي: (علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى).

(٢٠) هذا هو تعريف الحكم النحوي كما ذكر الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب ١٠١/١ .

(٢١) الاقتراح، للسيوطي صـ ٤٧ .

(٢٢) الكتاب، لسيبويه ٤٣٥/١ .

(٢٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ١٥٣/١.

(٢٤) الكتاب، لسيبويه ٥٩/٢.

(٢٥) يقصد (الهمزة) .

(٢٦) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٤٤٧/٢ .

(٢٧) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ٥٦٥/٢ .

(٢٨) علل النحو، لابن الوراق صـ ٣٥٣ .

(٢٩) شرح أبيات سيبويه، للسيرافي ٢٨/١ .

(٣٠) المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جني ٢٠٠/١ .

(٣١) نتائج الفكر في النحو، للسهيلي صـ٢٣١ .

(٣٢) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لديكنقوز صـ ٥٣ .

(٣٣) الخصائص، لابن جني ٨٩/١ .

(٣٤) نص بعض الباحثين على ما يدل على التسوية بين مصطلحي المنع والمحال، وذلك كما يظهر من قول الدكتورة خديجة الحديثي : (فالممنوع والمحال حكمان لعدم جواز

وجه من أوجه الإعراب أو وجه من أوجه التعبير) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي صـ ٢٨٩ .

(٣٥) المقتضب، للمبرد ١٧٥/٢ .

(٣٦) الكتاب، لسيبويه ١٧٧/٢ .

(٣٧) الخصائص، لابن جني ٩٠/١ .

(٣٨) الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد صـ ٦٧ .

(٣٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان ٧٦١/٢ .

(٤٠) إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك صـ ١٧٢ .

(٤١) المقتضب، للمبرد ١٧١/٢ .

(٤٢) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري صـ ٢٦٧ .

(٤٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان ٦٩٠/٢ .

(٤٤) سر صناعة الإعراب، لابن جني ٣٤/١ .

(٤٥) السابق ٩٩/١ .

(٤٦) الأصول، لابن السراج ٢١١/١ .

(٤٧) السابق ٢١٤/١ .

(٤٨) همع الهوامع، للسيوطي ٨/٢ .

(٤٩) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي صـ ٥٢ .

(٥٠) السابق ١٠٩/١ .

(٥١) ارتشاف الضارب من لسان العرب، لأبي حيان ١٠٨١/٣ .

(٥٢) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٤٧٠/١ .

(٥٣) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي ٣١٧/٢ .

(٥٤) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي صـ ١١٢.وقد ذكر الزجاجي هذا في معرض رده على من قال بمنع الأفعال من الخفض لاستحالة الإضافة إليها، فقد اعترض على قولهم باستحالة الإضافة إليها بكونها تقع مضافة لأسماء الزمان، وهكذا أفسد ما احتجوا به استنادا إلى أن المحال لايصير غير محال مادام على الجهة التي وجد فيها محالا .

(٥٥) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٣٥٧/٢ .
(٥٦) المقتضب، للمبرد ٨١/٢ .
(٥٧) الكهف : الآية (٢٢) .
(٥٨) سر صناعة الإعراب، لابن جني ٢٨٧/٢ .
(٥٩) المقتضب، للمبرد ٨٣/٢ .
(٦٠) أسرار العربية، لابن الأنباري صـ ١٥٩ .
(٦١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٠/٢ – ٤٤٢ .
(٦٢) تهذيب اللغة، للأزهري ٤٠٨/١٥ .
(٦٣) المقتضب، للمبرد ٢٤٥/٤ .
(٦٤) السابق ١١٥/٣.
(٦٥) السابق ١٢٨/٤ .
(٦٦) الأصول في النحو، لابن السراج ١٩١/١ .
(٦٧) شرح أبيات سيبويه، للسيرافي ٢٨/١ .
(٦٨) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ١٢٧/١ .
(٦٩) مريم (٢٩) .
(٧٠) الأضداد، لابن الأنباري صـ٦١ .
(٧١) إيضاح شواهد الإيضاح، للحسن بن عبد الله القيسي ٥٢٤/١ ، ولسان العرب مادة (وأل).
(٧٢) علل النحو، لابن الوراق صـ ١٥١ ، ١٥٨، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول ١٩/١ .
(٧٣) الأصول في النحو، لابن السراج ٤٠١/٢ .
(٧٤) الخصائص، لابن جني ٨٩/١ .
(٧٥) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري صـ٥٤٨ .
(٧٦) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي ٣٩/٣ ، ٤٠.
(٧٧) السابق ٢٤٨/٣ .
(٧٨) السابق ٦٨/٣ .

(٧٩) أسرار العربية، لابن الأنباري صـ ٦٣، ٦٤ .
(٨٠) السابق صـ ٨٨ .
(٨١) السابق صـ١٤٦ .
(٨٢) السابق صـ ٢٧٤ .
(٨٣) المزهر، للسيوطي ٥١/١ .
(٨٤) رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي صـ ٢٩٨ .
(٨٥) الكتاب، لسيبويه ٥٩/٢ .
(٨٦) المقتضب، للمبرد ٣٤٥/٢ .
(٨٧) السابق ١١٠/٤ .
(٨٨) المقتضب، للمبرد ١٩٠/٤ .
(٨٩) الأصول في النحو، لابن السراج ١٧١/١ .
(٩٠) السابق ٢٨٥/١ ، ٢٨٦ .
(٩١) السابق ٣٠٠/٢ .
(٩٢) عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس صـ٨٦ .
(٩٣) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس صـ ٢٤٧ .
(٩٤) المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جني ٩/١ .
(٩٥) السابق ٢٠٠/١ .
(٩٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ٣٩/١.
(٩٧) السابق ٤٠/١ .
(٩٨) السابق ١٥٣/١ .
(٩٩) السابق ٤٥٣/٢ .
(١٠٠) السابق ٢ /٥٨٥ .
(١٠١) نتائج الفكر في النحو، للسهيلي صـ ٢٨ .
(١٠٢) السابق صـ٢٤٥ .
(١٠٣) السابق صـ٢٧٠ .
(١٠٤) الرد على النحاة، لابن مضاء صـ ٧٣ .

(١٠٥) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٩٧/١ .
(١٠٦) السابق الصفحة نفسها .
(١٠٧) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ٩٢/١ .
(١٠٨) شرح المفصل، لابن يعيش ٢١٨/٢ .
(١٠٩) السابق ٣٧٩/٢ .
(١١٠) أسرار العربية، لابن الأنباري صـ ٢٠٦ .
(١١١) المقتضب، للمبرد ٥/٤ .
(١١٢) الأصول، لابن السراج ١٣٤/١ .
(١١٣) اللامات، للزجاجي ١١٤ – ١١٦ .
(١١٤) علل النحو، لابن الوراق صـ ١٨٨ .
(١١٥) الخصائص، لابن جني ١٠١/٣ ، ١٠٢ .
(١١٦) علل التثنية، لابن جني صـ ٨٣ .
(١١٧) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ٥٥٣/٢ .
(١١٨) همع الهوامع، للسيوطي ٥٥٥/١ .
(١١٩) أمالي ابن الحاجب ١٣٢/١ .
(١٢٠) السابق ٧٤٧/٢ .
(١٢١) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ٢٨٥/٤ .
(١٢٢) شرح التسهيل، لابن مالك ٨٧/٢ .
(١٢٣) الاقتراح، للسيوطي ص ٢٤٦.
(١٢٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ١٠٥٤/٢.
(١٢٥) السابق ١٧٢٣/٤ .
(١٢٦) السابق ١٩٥٧/٤ .
(١٢٧) علل النحو، لابن الوراق صـ ٣٠٩ .
(١٢٨) شرح المفصل، لابن يعيش ٣٩٣/١ .
(١٢٩) شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد ركن الدين ٤١٢/١ .
(١٣٠) المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي ٧٨٥/٢ .

(١٣١) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ٦٢٥/٢ .
(١٣٢) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لديكنقوز صـ ٥٣ .
(١٣٣) همع الهوامع، للسيوطي ٣٩/١ .
(١٣٤) السابق ٣٦٤/٢ .
(١٣٥) السابق ٥٥٢/٢ .
(١٣٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٣/٢ .
(١٣٧) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ٢٦٣/١ .
(١٣٨) شرح التسهيل، لابن مالك ١٧٩/٢ .
(١٣٩) السابق ١٥/٤ .
(١٤٠) الاقتراح، للسيوطي صـ ١٧٩ .
(١٤١) المقتضب للمبرد ٢١/١ .
(١٤٢) السابق ٥٦/٢ .
(١٤٣) السابق ٦٠/٢ .
(١٤٤) السابق ٨٣/٢ .
(١٤٥) الأصول لابن السراج ٢٢٥/١ .
(١٤٦) حروف المعاني والصفات، للزجاجي صـ ٣٦ .
(١٤٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/٢ .
(١٤٨) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان ٨٧/٩ .
(١٤٩) شرح المفصل، لابن يعيش ٣٨٣/٥ .
(١٥٠) الكتاب، لسيبويه ٢٥/١ .
(١٥١) الخصائص، لابن جني ٩٧/١ .
(١٥٢) المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي صـ ١٠١ .
(١٥٣) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ١٨٢/٢ .
(١٥٤) الكتاب، لسيبويه ١٥٥/٢ .
(١٥٥) الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري صـ٥٥ .
(١٥٦) الكتاب، لسيبويه ١٠١/٣ .

(١٥٧) الخصائص، لابن جني ٩٠/١ .

(١٥٨) من لسان العرب ، لابن منظور مادة (لحن) .

(١٥٩) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري ١٣٢/١ .

(١٦٠) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي ١٤١/١ .

(١٦١) انظر المقتضب، للمبرد ٢٤٠/١ .

(١٦٢) يصف النحاة اللفظ بالفاسد: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٨/٢، والمعنى بالفاسد: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام صـ٦٩٤، والقياس بالفاسد: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٣٢/٢، والتعليل بالفاسد: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٦٤٣/٢، والحكم بالفاسد: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٣٨٢/٧، والاحتجاج بالفاسد: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٤٦/١، والمذهب بالفاسد: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٤٥/٢ .

(١٦٣) أسرار العربية، لابن الأنباري صـ١١٩ .

(١٦٤) السابق صـ ١٤٦ .

(١٦٥) البيت على بحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه صـ ١٣٩، والكتاب لسيبويه ٧٩/١ .

(١٦٦) إيضاح شواهد الإيضاح، للحسن بن عبد الله القيسي ١٥٠/١ .

(١٦٧) شرح المفصل، لابن يعيش ٢٢٢/١ .

(١٦٨) المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي ٧٧٨/٢، وانظر أمثلة أخرى في : أمالي ابن الحاجب ٧٤٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١٤٦/١، وأسرار العربية، لابن الأنباري صـ٦٣، ٦٤ .

(١٦٩) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٦٢٦/٢ .

(١٧٠) السابق ٧٥٧/٢ .

(١٧١) أمالي ابن الحاجب ٨٥٣/٢ .

(١٧٢) الخصائص، لابن جني ٢٦٣/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٥٠/٢، والكناش في فني النحو والصرف، لإسماعيل بن علي الشهير بصاحب حماة ١٩٥/٢ .

(١٧٣) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٤٤٧/٢ .

(١٧٤) يوسف الآية (١١٠) .
(١٧٥) أمالي ابن الحاجب ١٣١/١ .
(١٧٦) السابق ٨٥٣/٢ .
(١٧٧) المقتضب، للمبرد ٣٦/١ .
(١٧٨) أسرار العربية، لابن الأنباري صـ ٢٢٠، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي٢١١/٣، والصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس صـ ١٠٣ .
(١٧٩) شرح المفصل، لابن يعيش ٢٢٢/١ .
(١٨٠) السابق ٤٦١/٤ .
(١٨١) السابق ٥٤٢/٤ .
(١٨٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان ٢٣٥٠/٥ .
(١٨٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان ٣٢/٧ .
(١٨٤) الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد صـ ٦٧ .
(١٨٥) انظر كتاب سيبويه ٢٦١/٣، والمقتضب للمبرد ١٤٩/١، واللامات للزجاجي صـ ١٥٢، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه صـ ٢٠٢، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٤٩/١، والمنصف لابن جني شرح كتاب التصريف للمازني ٧٣/١، وأسرار العربية لابن الأنباري صـ ٤٧ .
(١٨٦) الكتاب حققه أحمد عبد الغفور عطار، ونشره في مكة المكرمة سنة ١٩٧٩م .
(١٨٧) الصاحبي في فقه اللغة العربية، لابن فارس صـ ٣٤ .
(١٨٨) جمهرة اللغة، لابن دريد ٤٩/١ .
(١٨٩) السابق ٤٢/١ .
(١٩٠) الصاحبي في فقه اللغة العربية، لابن فارس صـ ٣٠ .
(١٩١) المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جني ١١٤/١ .
(١٩٢) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٧١/٥ .
(١٩٣) الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور صـ ١٥٨ .
(١٩٤) المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي صـ ١٥٦ .
(١٩٥) علل النحو،لابن الوراق صـ ١٥٨ .
(١٩٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ٢٧٧٢/٦ .
(١٩٧) السابق ٢٧٨٠/٦ .

المصادر والمراجع

- الإبانة في اللغة العربية، لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، تحقيق د. عبد الكريم خليفة وآخرين الناشر وزارة التراث القومي والثقافة،مسقط، سلطنة عمان، الطبعة الأولى٩٩٩ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩م.
- الأصول،لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج،تحقيق د/عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة، لبنان، ط٣، ١٩٩٦م.
- الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، لبنان، طبعة سنة ١٩٨٧م.
- الاقتراح في أصول النحو، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق د/ محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل بيروت، دار عمار الأردن، ١٩٨٩م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف،لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

- إيجاز التعريف في علم التصريف، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية،ط١، ٢٠٠٢م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر، تحقيق د/ موسى بناي العليلي، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق، مطبعة العاني بغداد، دون طبعة ودون تاريخ.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار كنوز إشبيليا بالسعودية، ط١.
- تصحيح الفصيح وشرحه، لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه، تحقيق د/ محمد بدوي المختون، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٩٩٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، دار المعارف، ط١، ١٩٩٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط١. ٢٠٠٧م.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة لبنان، ط١، ١٩٨٤م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق/ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة لبنان، ط٢، ٢٠٠٤م.
- الرد على النحاة، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء القرطبي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- رسائل في اللغة، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق د/ وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ط١، ٢٠٠٧م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د/خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، تحقيق د/ محمد علي الريح هاشم، و طه عبد الرءوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر القاهرة، ١٩٧٤م.
- شرح التسهيل، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر القاهرة، ط١،١٩٩٠م.
- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش، تقديم د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي، تحقيق د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية مصر، ط١، ٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لنجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية لبنان ١٩٧٥م.
- شرح كتاب سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية لبنان ط١، ٢٠٠٨م.
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٩٥٩م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق د/ حسين بن عبد الله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر لبنان ودار الفكر سوريا، ط١، ١٩٩٩م.

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، علق عليه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- ظاهرة الغلط في الدرس النحوي حتى نهاية القرن الرابع للهجرة ، أحمد رحمان ثابت الزكي، (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة، الأردن، سنة ٢٠١٣م.
- ظاهرة المنع في النحو العربي، مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي، (رسالة ماجستير)، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠١م.
- علل التثنية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ صبيح التميمي، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية مصر، ١٩٩٢م.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٤م.
- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق د/ عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر دمشق، ١٩٨٢م.
- غريب الحديث، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق د/ عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٩٨٥م.
-

- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
- الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع مصر، ١٩٩٧م.
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- الكناش في فني النحو والصرف، لإسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة، تحقيق د/ رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية لبنان، ٢٠٠٠م.
- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د/مازن المبارك، دار الفكر دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق د/ عبد الإله نبهان وآخرين، دار الفكر دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور، طبعة دار صادر بيروت، ط٣.
- المحظورات النحوية في اللغة العربية (بحث)، الدكتور حسن خميس الملخ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (٣٩)، العدد (٢)، سنة ٢٠١٢م.
- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، دار البشاير الإسلامية لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

- المذكر والمؤنث، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وزارة الأوقاف مصر، ١٩٨١م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني مصر، ط١، ١٩٨٥م.
- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع الأردن، ٢٠٠٢م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، طبعة المكتبة العلمية لبنان، ١٩٨٧م
- معجم العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د/ مهدي المخزومي و د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال لبنان، دون تاريخ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق د/ مازن المبارك و محمد علي حمد الله، راجعه د/ سعيد الأفغاني، دار الفكر سوريا، ط٦، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- مفهوم الإحالة عند سيبويه أبعاده وضوابطه، د/ لطيفة إبراهيم النجار، (بحث) المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٣) العدد (١) سنة ٢٠٠٧م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ.
- الممتع الكبير في التصريف، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دارر إحياء التراث القديم وزارة المعارف مصر، ط١، ١٩٥٤م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ/ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية لبنان ١٩٧٩م.
- همع الهوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر، دون تاريخ.